

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون



الجلسة ٤٢

الجمعة، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي (كوت ديفوار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

وفيما يخص هذا البند الفرعي، معروض على الجمعية تقرير الأمين العام بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا: تنفيذ القرار ١٩١/٤٨ والمتطلبات المحتملة للعمل في المستقبل (A/49/477)، وسلسلة من المذكرات التي يحيل فيها الأمين العام تقارير لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا، عن دوراتها الثالثة والرابعة والخامسة (A/49/84) و Add.1 و Add.2).

البند ٨٩ من جدول الأعمال

البيئة والتنمية المستدامة

(د) وضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا

تقرير الأمين العام (A/49/477)

لقد كان الشغل الرئيسي لقمة الأرض في ريو في عام ١٩٩٢ هو ازدهار الأجيال المقبلة في عالم سيمكن فيه - أخيرا - حماية التوازنات الايكولوجية ومن بين الاستنتاجات التي استخلصت والتوصيات التي قدمت في ريو، لفتت واحدة انتباه المجتمع الدولي بشكل خاص: التوصية الواردة في الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١ بشأن وضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر. وتكمن أهمية وخاصة هذه التوصية في طبيعة الآلية المتوخاة لتنفيذها.

مذكرة من الأمين العام يحيل فيها تقارير لجنة التفاوض الحكومية الدولية (A/49/84) و Add.1 و Add.2)

ففي الحقيقة أثريت العملية التحضيرية لمؤتمر قمة ريو بالتفاوض في آن واحد على اتفاقيتين بالغتي الأهمية هما: اتفاقية الإطار المعنية بتغير المناخ

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثلاثين المعقودة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ أن تجري مناقشة حول هذا البند الفرعي من البند ٨٩ من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة، على أساس الفهم أن الإجراء المتعلق بالبند الفرعي سيتخذ في اللجنة الثانية.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع إلى مرفق المحضر.

94-86792

تتخذ هذه المشاكل التي ترتبط ارتباطا وثيقا بعملية التصحر، بعدا مأساويا بالغا في افريقيا، لقد كان المجتمع الدولي مدركا لهذه الحقيقة حقا، عندما أكد على افريقيا على وجه التحديد في عملية التفاوض. وعلاوة على ذلك، في أعقاب اعتماد هذه الاتفاقية، تقرر مبدأ اتخاذ إجراء عاجل بالنسبة لافريقيا. وهذا الإجراء العاجل، الذي يبرز الأولوية التي تولى لافريقيا، يجب أن ينفذ خلال الفترة المؤقتة السابقة على دخول الاتفاقية حيز النفاذ. وفي هذا الصدد، علينا أن نرحب بالنهج الابتكاري الوارد في الاتفاقية، ألا وهو "نهج الأخذ بفلسفة شاملة تمتد من القاعدة إلى القمة"، وفيه يرتبط جميع المشاركين في مكافحة التصحر باتفاقات شراكة لتنفيذ خطط عمل على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية.

ويسرني أن أشكر، نيابة عن الجمعية العامة، الحكومة الفرنسية على قبولها تنظيم الحفل الرسمي للتوقيع على الاتفاقية في باريس، حيث وقع ٨٧ بلدا على الاتفاقية. كما أتوجه بنداء رسمي إلى جميع الدول التي لم تتمكن، في باريس، من التوقيع على هذه الاتفاقية الهامة جدا بالنسبة لافريقيا وللعالم، أن تقوم بذلك خلال دورة الجمعية العامة هذه.

وفي هذا السياق، أود أن أحييكم علما بأن نص الاتفاقية موجود الآن بقسم المعاهدات التابع لإدارة الشؤون القانونية، وهي مفتوحة للتوقيع وفقا لمادتها ٣٣.

والآن، أعطي الكلمة لممثل الأمين العام.

السيد كتاني (المستشار الخاص للأمين العام لشؤون الجمعية العامة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كما تعلم الجمعية العامة سافر الأمين العام إلى الخارج صباح اليوم، وطلب مني أولا، أن أعرب لكم عن أسفه العميق لأنه لم يتمكن من الحضور شخصيا إلى هنا بعد ظهر اليوم للإلقاء برسالته، وثانيا، أن أقوم نيابة عنه بإلقاء بيانه، وهو على النحو التالي:

"خلال احتفال رائع على المستوى الوزاري في باريس يومي ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، قامت ٨٧ أمة ومنظمة إقليمية واحدة بالتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وقد اعتمدت هذه الاتفاقية في حزيران/يونيه ١٩٩٤، بعد ١٣ شهرا فقط من المفاوضات المكثفة. وقد كان هذا دليلا بليغا على

والاتفاقية الخاصة بالتنوع البيولوجي. وهاتان الاتفاقيتان تشكلان الآن معيارا دوليا لما أصبح يعرف بالجيل الجديد للاتفاقيات البيئية.

إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تندرج في إطار متابعة وتنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ويعززها مبدأ التنمية المستدامة. وهذا الصك التزام في شكل اتفاقية وافق عليها المجتمع الدولي بهدف وضع إطار قانوني صحيح لتشجيع وتنفيذ مبدأ التنمية المستدامة في النظم الايكولوجية الهشة. إن مسألة التصحر وآثارها السلبية على الجهود التنموية للبلدان المتأثرة بها بشدة ليست - بطبيعة الحال - بالموضوع الجديد على منظومة الأمم المتحدة. ومع ذلك، فحتى الآن لم يسفر النهج والإطار التشغيلي والآليات المؤسسية المتبعة عن نتائج تتناسب مع حجم الآفة ذاتها. لذلك، نأمل جميعا أن يرقى هذا النهج الإبداعي الذي يستلهم توافق آراء ريو إلى مستوى الآمال التي علقها عليه السكان المحرومون في المناطق الجافة.

ومن المناسب أن نحیی هنا العمل الذي أنجزته لجنة التفاوض الحكومية الدولية، التي اضطلعت بنجاح بالولاية المنوطة بها بموجب القرار ١٨٨/٤٧، باعتماد الاتفاقية في إطار الوقت المحدد. ونحن بحاجة الآن إلى ضمان تهيئة الظروف المرجوة للتنفيذ الفعال لهذا الصك.

ونأمل في أن تتمكن لجنة التفاوض الحكومية الدولية في إطار ولايتها المؤقتة وفي مؤتمر الأطراف من تشكيل آلية مالية وتقديم ترتيبات مؤسسية ناجعة على غرار تلك المتصلة بالاتفاقيتين الخاصتين بتغير المناخ والتنوع البيولوجي.

ومع ذلك، تتجسد أهمية هذه الاتفاقية أيضا في الموضوع الذي تتناوله ونطاق تطبيقها ومستوى التدخل الذي تقتضيه. يتضرر حوالي ٩٠٠ مليون فرد بالتصحر في أكثر من ١٠٠ بلد من البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء. ففي افريقيا وحدها، خلال ٥٠ سنة تقريبا تضررت من جراء التصحر مناطق بحجم البلدان. وحتى اليوم، يأتي التصحر، على نحو لا يرحم، على مئات آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية الخصبة، مما يزيد من تفاقم أوجه النقص الغذائي الخطير ويشجع على النزوح والهجرة ويفاقم التوترات السياسية.

اتخاذ إجراءات وإنشاء مؤسسات سليمة لتحويل برامج العمل إلى واقع حي.

"ومن ناحية أخرى، أكدت بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على الأولوية العالية التي تعطيها للعمل العاجل في افريقيا، وعلى أنها تنوي المشاركة بشكل كامل في عمليات تشاورية تؤدي إلى وضع اتفاقات للشراكة. وبيّنت بلدان كثيرة كذلك حجم التمويل المتاح للعمل المؤقت مع مبادرات برنامجية محددة. ولئن كان يتعذر إعطاء رقم دقيق في هذا الخصوص، فإنه يبدو أنه ستتاح مبالغ تصل إلى بليون دولار لدعم تنفيذ الاتفاقية في افريقيا في السنتين أو الثلاث سنوات القادمة.

"وأظهرت بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا حماسا حقيقيا لاقتسام التجارب والخبرات التقنية مع البلدان الافريقية.

"وأعلنت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى المعنية بمكافحة التصحر عن تعهدات متماثلة بأنها ستكون شريكة كاملة في هذه العملية. كما وصفت مبادرات برنامجية محددة كانت تقوم باتخاذها فوراً.

"وأنا شخصياً ملتزم بتعبئة أموال كافية وبضمان المشاركة الكاملة لكل الوكالات الموجودة في أسرة الأمم المتحدة في هذا العمل.

"وينبغي لنا الآن أن نضعل كل ما هو ممكن لكي نعزز الزخم الذي ولّده الاحتفال بالتوقيع. وأولاً وقبل كل شيء، أحث جميع البلدان التي لم توقع الاتفاقية حتى الآن على أن تفعل هذا في نيويورك بأسرع ما يمكن.

"ثانياً، أمل أن يبرز توافق آراء قوي في اللجنة الثانية حول قرار من شأنه أن يسمح للجنة التفاوض الدولية بأن تواصل عملها خلال الفترة التي تسبق الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف وأن يسمح للأمانة المؤقتة بأن تدعم عمل اللجنة.

"وأخيراً، ينبغي لنا جميعاً أن نعمل بجد من أجل تشجيع المصادقة على الاتفاقية حتى نضمن دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر. إن هذا الصك القانوني الضريد يحمل في طياته تباشير خير عميم. ويجدر بنا

تصميم المجتمع الدولي على النهوض بالتنمية المستدامة لأراضي العالم الجافة في إطار جدول أعمال القرن ٢١.

"وفي احتفال التوقيع، تم الإدلاء أيضاً بأكثر من ٦٠ بياناً من الحكومات والمسؤولين رفيعي المستوى للمنظمات غير الحكومية، تحدد خطوات محددة لتنفيذ الاتفاقية فوراً في افريقيا. وقد كان ذلك سليماً، نظراً لأن الاتفاقية تعطي الأولوية لافريقيا، ونظراً لأن شعب تلك القارة، وهو من أفقر شعوب العالم أكثرها معاناة من آثار الجفاف وتآكل الأراضي الجافة.

"ووفاء بالتزامات قطعت في قمة الأرض التي عقدت في حزيران/يونيه ١٩٩٢، تقيم الاتفاقية أساساً جديداً في القانون الدولي فيما يتعلق بالبيئة والتنمية. وهي للمرة الأولى تعتمد نهجاً متكاملًا حقاً، مؤكدة على اتخاذ إجراء على الصعيد المحلي، ومعدية للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمكافحة التصحر وزنا مساويا لجوانبه المادية والبيولوجية. ومن ثم فهي تحتل مكانها مع اتفاقيتي تغير المناخ والتنوع البيولوجي باعتبارها دعامة ثالثة لنموذج التنمية المستدامة الجديد.

"ومن بين السمات المبتكرة للاتفاقية سلسلة المرفقات الملحقة بها للتنفيذ الإقليمي، وهي توفر توجيهها لوضع نظام لبرامج العمل الوطنية، ودون الإقليمية، والإقليمية. وسوف توضع هذه البرامج في إطار اتفاقات للشراكة مع مانحين ثنائيين ومتعددي الأطراف وكذلك مع منظمات غير حكومية. وسوف يشرف مؤتمر الأطراف على هذا النظام ويجري استعراضاً له.

"وتتضمن الاتفاقية كل الالتزامات الضرورية للنجاح في مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف. وفي النهاية، سيكون مفتاح النجاح هو إرادة البلدان المتضررة ذاتها والمجتمع الدولي بالنسبة لتنفيذ الاتفاقية على نحو فعال في المدى الطويل. وقد بيّنت الكلمات التي ألقيت في حفل التوقيع تبياناً واضحاً أن هذه الإرادة موجودة بالفعل. ويتضح هذا أولاً في حقيقة أن البلدان الافريقية المتضررة أكدت مسؤوليتها الرئيسية عن بدء برامج عمل وطنية، أو إعادة هيكلة البرامج الموجودة. وأبدت أيضاً اهتماماً قوياً بالعمل مع الدول المجاورة في وضع برامج عمل دون إقليمية. وألقت بلدان كثيرة أيضاً الضوء على خطوات محددة لإعلام سكانها بأهمية الاتفاقية وأهمية

وبفضل ما أظهرته الأمانة التي تتب السيد أربا ديالو من كفاءة وما قامت به من عمل شاق، بالإضافة إلى الجهود البناءة التي بذلها جميع المتفاوضين، استطعنا أن نتفاوض وأن نتوصل إلى اتفاقية قوية وقصّتها، كما نتذكرون سيدي الرئيس، ٨٧ بلدا في الاحتفال الذي نظّمته الحكومة الفرنسية في باريس قبل بضعة أيام فقط. دعوني أسجل هنا امتناني لحكومة فرنسا على استعدادها لاستقبال لجنة التفاوض الحكومية الدولية لعقد دورتها التفاوضية الختامية. وللاحتفال بالتوقيع على الاتفاقية. إن مشاركة ذلك العدد الكبير من الشخصيات البارزة في باريس، والمحتويات المضمونة للكلمات التي ألقيت والتي استمعنا توا إلى تعليق عليها، والمناخ العام لهذا الحدث الذي نظم على نحو يتسم بالكمال - كل هذه الأمور تعد فألا طيبا لمستقبل الاتفاقية، وكذلك الاهتمام الذي أبداه جميع ممثلي المجموعات الإقليمية الذين شاركوا في المفاوضات. وأنا ممتن غاية الامتنان لجميع الأصدقاء الذين جعلوا هذا الحدث أمرا ممكنا.

وعندما أتكلم عن اتفاقية قوية، فإنني أشير في المقام الأول إلى تماسكها واتساقها القانوني. والواقع إن التفاوض بشأنها تم بسرعة، ولكن الخبراء القانونيين كانوا يستعرضون النصوص أثناء عملنا وبذلك أتأخوا لنا إمكانية التوصل إلى وثيقة مرضية. ثانيا، أعتقد أننا استطعنا أن نحقق توازنا معقولا بين تصور ظاهرة التصحر كمشكلة عالمية والحاجة الواضحة إلى اعتراف محدد بالاختلافات الإقليمية. وتعطى المرفقات الإقليمية الأربعة التي تشكل جزءا لا يتجزأ من الاتفاقية طابعا خاصا لها، كما أنها تشكل جسرا يوصل إلى التنفيذ الملموس على أرض الواقع. ثالثا، أعتقد أن هناك جانبا مبتكرا في هذه الاتفاقية قد يعزز أثرها على عالم الواقع: تشكل الأحكام المتعلقة بالتعاون وإقامة الروابط في المجال العلمي جزءا من جهد واع للتوصل إلى أداة دينامية للتغيير.

ونتساءل بعد ذلك عن الموارد المالية؟ مما لا شك فيه أن عملية التفاوض كان من الممكن أن تكون أيسر لو توفر تمويل جديد كاف لها. ولا ريب في أنه كان هناك شعور بخيبة الأمل إزاء الافتقار النسبي إلى الدقة في الأحكام المالية في الاتفاقية. إلا أنني لا أرى أي سبب للتقليل من أهمية ما تحقق في فترة تتسم بوجود قيود ثقيلة على الميزانية ومناخ تسوده حالة تقشف عام. وقد تصبح الآلية العالمية المتوقعة في الاتفاقية ابتكارا مفيدا جدا، كما أن فكرة الشراكة

جميعا أن نسعى، بالعمل المتضافر، لنضمن جعله يرقى إلى مستوى التوقعات العريضة المعقودة عليه."

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أبلغ الوفود بأنه يوجد الآن ٣٠ متكلما تقريبا في قائمة المتكلمين حول هذا البند. لذلك، أود أن أقترح إغلاق تلك القائمة الآن. وإذا لم أسمع أي اعتراض، فسيتمقرر الأمر على هذا النحو.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسفير بو جيلين ممثل السويد ورئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية.

السيد جيلين (السويد)، لجنة التفاوض الحكومية الدولية (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مما يبعث على الارتياح لي بشكل خاص أن أتكلم تحت رئاستكم عصر اليوم. ولعلكم تتذكرون أن هذه العملية بدأت بقرار اتخذه وزراء البيئة في أفريقيا في اجتماع عقد في عاصمة بلدكم في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، ثم طرحت بعد ذلك مبادرة لبدء مفاوضات استؤنفت في إطار الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١. إلا أن الطريق إلى باريس بدأ في أبيدجان.

(تكلم بالانكليزية)

ويسرني أن أتحدث لي هذه الفرصة لأن أقدم اليوم نتيجة المفاوضات المتعلقة بالاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر. وكما تتذكرون، استندت هذه المفاوضات إلى قرار اتخذته الجمعية العامة في عام ١٩٩٢ (القرار ١٨٨/٤٧) عقب اعتماد الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١ في ريو دي جانيرو. وقد أنشئت لجنة التفاوض وأسندت إليها مهمة التفاوض لوضع الاتفاقية في موعد لا يتجاوز شهر حزيران/يونيه ١٩٩٤. ومن الواضح أنه بوسعي أن أعلن الآن بارتياح كبير أننا استطعنا أن ننجز مهمتنا في الوقت المحدد، وأن هذه الاتفاقية تحتل الآن مكانها المناسب باعتبارها أحد الصكوك القانونية الرئيسية الثلاثة المرتبطة بعملية ريو دي جانيرو. والاتفاقية معروضة الآن أمام الجمعية العامة. إن الوقت الذي أتيج لنا لاستكمال المفاوضات كان قصيرا جدا: ولعلكم تتذكرون أن الدورة الأولى لعملية التفاوض عقدت في نيروبي في أواخر شهر أيار/مايو ١٩٩٣.

يعيشون في ظل ظروف صعبة جدا، ولكنها أيضا اختبار يُجرى لطرق التعاون في إطار الاتفاقية.

وكما ذكر الأمين العام، إن بلدانا عديدة أعربت عن رغبتها في المشاركة في هذا العمل، وسيكون دعمه خلال الفترة المؤقتة مهمة رئيسية تضطلع بها لجنة التفاوض الحكومية الدولية.

ولذلك، من المهم أيضا توجيه انتباه الجمعية العامة إلى القرار الثاني الذي اتخذته اللجنة في حزيران/يونيه - وهو القرار المتعلق بالترتيبات المؤقتة. وهو يهدف إلى تمكين اللجنة من مواصلة أعمالها حتى تنتقد الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف. وتحقيقا لهذا الغرض فإن الأمين العام مدعو لتقديم المقترحات والتوصيات اللازمة إلى الجمعية العامة بشأن الدورات المقبلة للجنة ودعم الأمانة الضروري. وهذه المسائل معروضة على الجمعية العامة ضمن الوثيقة A/49/477.

وسيتعين على الجمعية العامة اعتماد مشروع قرار استنادا إلى هذا التقرير والمشاورات جارية بالفعل، وإني واثق من أن مشروع القرار لن يكون محل خلاف. وستظهر محتوياته توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في باريس في حزيران/يونيه، وأن الإجراءات تحذو، على نحو وثيق، حذو النهج ذلك الذي اعتمد فيما يتعلق بالتغير المناخي في سنة ١٩٩٢.

وهذا يعني أن الجمعية العامة مدعوة للموافقة على عقد دورات أخرى للجنة في سنة ١٩٩٥ وسنة ١٩٩٦ واستمرار أعمال الأمانة المؤقتة لدعم أعمال اللجنة. وسيُدعى أيضا عدد من وكالات وبرامج الأمم المتحدة لتوسيع نطاق مساندتها للاتفاقية، وسيجري التأكيد على أهمية مواصلة التبرعات للصناديق الطوعية.

وجدير بالذكر أن الجمعية العامة وفرت الدعم لدورة واحدة للجنة عقب إبرام الاتفاقية. وستبدأ هذه الدورة في نيويورك يوم ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. واعتمد في باريس في حزيران/يونيه جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للجنة. ويشير البنود الرئيسيان إلى برنامج العمل للفترة المؤقتة وللأعمال التحضيرية للدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف. ولا ريب أن هاتين المجموعتين من المسائل ستظلان معلقتين طوال الفترة المؤقتة. وسيكون جدول أعمال الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف مثقلا بالمواضيع

والتنسيق الأكفأ في التعاون الإنمائي قد تؤدي إلى تحقيق منجزات ملموسة بشكل واضح.

وإن عرض الاتفاقية على نحو مفصل من شأنه أن يستغرق مني وقتا طويلا. وأرجو أن تسمحوا لي بالإشارة إلى معلمين آخرين أعتبرهما رئيسيين. الأول، نهج من أدنى لأعلى - المراعاة المعززة للمستوى المحلي وللملايين النساء والرجال الذين يعيشون في الأراضي الجافة. ولا يمكن للاتفاقية أن تنجح إلا إذا وضعت تجاربهم وخبراتهم في الاعتبار تماما. والنقطة الثانية هي النهج المتكامل. ونحن ندرك حاليا أن مشاكل الأراضي الجافة تحتاج حاليا إلى معالجة عن طريق مجموعة كاملة من التدابير وإدماج إدارة الأراضي، وإدارة المياه والاحتياجات من الطاقة في الوقت الذي نراعي فيه بالكامل العوامل الاجتماعية - الاقتصادية ذات الصلة. وهناك مسائل مثل الهياكل الاجتماعية وملكية الأراضي والمرافق التعليمية والتدريبية والأسواق المحلية والنقل والاتصالات تحتاج لإيلائها اهتماما تاما وإدماجها في البرامج القوية للسياسة الإقليمية.

ولا ريب أنني آمل وأتوقع أن يوقع الكثير من البلدان الأخرى الاتفاقية قريبا هنا في نيويورك وأن تمضي إجراءات التصديق بسرعة. ومع ذلك فإن إمكان دخول الاتفاقية حيز النفاذ سيتطلب بعض الوقت. وأشير إلى ضرورة توفر ٥٠ تصديقا. إلا أن إلحاح المشكلة يمثل إحدى خصائص الاتفاقية. ونحن لا نقتصر هنا على معالجة مشاكل طويلة الأجل. وجدير بالذكر أن ٩٠٠ مليون شخص يعيشون في الأراضي الجافة، ويواجه كثير منهم الفقر المدقع. وليس هناك من وقت نضيعه.

وتدعو الحالة في أفريقيا إلى القلق بوجه خاص، ولذلك فمن المنطقي أن تعطي الاتفاقية أولوية استثنائية لأفريقيا. وقد أعرب عن ذلك في المرفق الأفريقي المفصل وفي القرار الذي يتعلق بالعمل العاجل لصالح أفريقيا، والذي يدعو إلى اتخاذ خطوات لإعداد برامج العمل الوطنية ودون الإقليمية ويوصي بإيجاد ترتيبات مشاركة في البلدان الأفريقية المتأثرة. كما أن البلدان المتقدمة النمو فضلا عن المنظمات الدولية والمتعددة الأطراف والوكالات والبرامج مدعوة لتقديم مبالغ تمكن من دعم المشاركات على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. والواقع إن التدابير العاجلة المتعلقة بأفريقيا تعبير عن التضامن مع السكان الذين

ولذلك أرحب بهذه المناقشة ترحيباً حاراً في الجمعية العامة. فهي تؤكد أهمية الاتفاقية والدور الأساسي المتمثل في متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية. وتؤيد الاتفاقية المفهوم العام للتنمية المستدامة مثلما يدعمها هذا المفهوم. والمساندة متبادلة بينها وبين هيئة التنمية المستدامة والاتفاقيات الأخرى والمؤتمرات المواضيعية الكبيرة وخاصة المؤتمر العالمي الرابع للمرأة المقرر عقده في بيجينغ في العام المقبل.

غير أنه لا يمكن إدراك أثر الاتفاقية إلا إذا أصبحت معروفة جيداً. وافترض أن الحاجة تدعو إلى بذل جهود كبرى لتوفير المعلومات وتوعية الأهالي في البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء، كما أنني أرحب بالمقترحات المتصورة عن كيفية تحقيق ذلك على أفضل نحو.

ويجب أن تؤدي الاتفاقية إلى القيام بتدابير حقيقية لصالح الأهالي الذين يعيشون في الأراضي الجافة. ويجب أيضاً أن تكون عاملاً دينامياً في تشجيع البحث والتفكير في المسائل العريضة المتصلة بالأراضي الجافة الشاسعة في المعمورة.

وختاماً، أود التأكيد على الأهمية السياسية لجهودنا. ولما كان السلم غير قابل للانقسام، فإن الصراعات قد تنشأ نتيجة لمشاكل الأراضي الجافة، إذ يمكن أن تنشب الحرب نتيجة لندرة الموارد المائية؛ وربما تؤدي الظروف الإنسانية التي لا تطاق إلى هجرة لا يمكن التحكم بها. وهذه الاتفاقية هي بالضبط إحدى أدوات السلم والتنمية المستدامة، وهي قائمة حالياً، وجاهزة للاستخدام.

تنظيم العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن استرعي انتباه الجمعية إلى البند ٤٣ من جدول الأعمال المعنون "إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بها".

يتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة، في الجلسة العامة ١٠٥ من دورتها الثامنة والأربعين، اعتمدت المقرر ٥٠٧/٤٨ بشأن تمديد عملية المشاورات التي استهلكت في الدورة الثامنة والأربعين بخصوص الموارد اللازمة للأنشطة التشغيلية المتعلقة بالتنمية، إلى الدورة

وسيتعين على اللجنة القيام بواجب استعراض التقدم المحرز بشأن التدابير العاجلة المتعلقة بافريقيا والانشغال بالحالة في مناطق الأراضي الجافة الأخرى، مثل الحالة المزعجة في حوض بحر أرال حيث ينبغي معالجة كارثة بيئية وإنسانية كبرى.

وفيما يتعلق بدورة كانون الثاني/يناير للجنة، أود تركيز الانتباه على موضوع آخر ذي أهمية خاصة للجمعية العامة، وقد نوقش الموضوع في اللجنة الثانية هذا الأسبوع. وهو يتعلق بدور اللجنة في المساعدة للإعداد للدورة الثالثة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة، المقرر عقدها في نيسان/أبريل ١٩٩٥. وفيما يتعلق ببرنامج العمل المواضيعي المعتمد في سنة ١٩٩٣، ستتناول هذه الدورة للجنة جميع المسائل المتصلة بالأراضي، والواردة في الفصول ١٠ إلى ١٦ من جدول أعمال القرن الحادي والعشرين. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه مدير المهام، بإعداد الوثيقة الرئيسية لهذه المناقشة. ولكن لا بد أن تتاح الفرصة للجنة لمناقشة مسألة التصحر والجفاف في إطار نهج متكامل لاستعمال الأراضي وأن تنهض بمسؤولية ذلك، للتوصل إلى الهدف النهائي ألا وهو تحقيق الأمن الغذائي الطويل الأجل لسكان العالم الذين يتزايد عددهم بسرعة.

ولا مفر من أن يصبح بيان من هذا النوع - إذا جاز التعبير - جافاً إلى حد ما. ولكن، في الختام، أرجو أن تسمحوا لي بأن أكون شخصياً بدرجة أكبر قليلاً. وقد كتب كارل سانديبورغ ذات مرة:

"إن الجمهورية حلم.

ولا يتحقق شيء ما لم يكن حلماً في بدايته".

وبدت الاتفاقية في البداية كحلم بالنسبة للذين شقوا طريقهم بصعوبة فيما يتعلق بالفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١ هنا في نيويورك في آذار/مارس ١٩٩٢. وكان في جعبتنا المبادرة، التي أشرت إليها بالفعل، والتي اتخذها وزراء البيئة الأفريقيون في أبيدجان في أواخر ١٩٩١، كنقطة انطلاق. ولكن لم يكن هناك من سبيل لمعرفة ما إذا كان هذا الحلم سوف يتحقق يوماً ما. وما هي الاتفاقية معروضة علينا، وهي مصدر ارتياح كبير وفي الوقت ذاته سبب يدعو إلى القلق، لأنه يجب عدم إخفاق المجتمع الدولي، هذه المرة، في مرحلة التنفيذ.

بواسطة معالجة مشاكل التنمية، وهو ما يقوم عليه إطار الاتفاقية بالذات.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد موانغلو (ملاوي).

وفي هذا الصدد، تعد هذه الاتفاقية - في إطار هذه المناقشة بالذات لن أتكلم عن قيود معينة تضعها على طموحات البلدان النامية ومقترحاتها - جزءاً من ميراث قمة الأرض، وينبغي النظر إليها من منظور التنمية المستدامة. ويدل ذلك على الأهمية السياسية العالية لهذه الاتفاقية، على شاكلة اتفاقيتي تغير المناخ والتنوع البيولوجي، باعتبارها إسهاما له شأنه في تدعيم الشراكة الخلاقة ما بين البلدان المتقدمة النمو وتلك المتضررة من التصحر والجفاف - تلك الظاهرة المزدوجة التي عرفها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية حق التعريف بأنها ذات طابع بيئي عالمي.

إن التصميم السياسي البارز الذي أبدته شتى الأطراف المشتركة في المفاوضات يعد مصدر قوة نضيا ينبغي أن نستعين به في استهلال مشروعنا لتنفيذ الالتزامات المقطوعة. ومن الجلي، في هذا الصدد، أن مصداقية الشراكة، المسطرة باعتزاز في هذه الاتفاقية، ستتحدد، على نحو كبير، بواسطة تعبئة ما يكفي من الموارد المالية الجديدة والاضافية ونقل التكنولوجيا السليمة من الناحية الايكولوجية بما يعود بالفائدة على البلدان النامية. وإنشاء الآلية المالية العالمية المنصوص عليها في المادة ٢٢ من الاتفاقية سيعيد، من هذا المنظور، خطوة هامة أولى صوب اتخاذ تدابير وافية لمكافحة التصحر. لذلك يجب علينا أن نمضي إلى ساحة العمل بعزيمة قوية وأن نكفل ألا تنتهي هذه الاتفاقية إلى المصير الأليم الذي انتهى إليه برنامج عمل نيروبي.

وأود أيضا أن أشير بعين التقدير والتفاؤل إلى الدعم السياسي الذي أبدي بشأن الاتفاقية أثناء احتفال التوقيع في الاسبوع الماضي في باريس، والالتزامات المالية التي أعلنها بالفعل بعض شركائنا. وانني آمل بأن نشهد عاجلا زيادة جماعية كبيرة في المسؤولية والتضامن، بحيث تتخذ بسرعة شكل مساهمات في، من جملة أمور، الصندوقين الخاصين اللذين يعملان ضمن ولاية لجنة التفاوض الحكومية الدولية.

الراهنه. وتهدف هذه العملية إلى معالجة الاحتياجات المالية بغية التوصل إلى نتائج محددة بأسرع ما يمكن وبما لا يتجاوز حزيران/يونيه ١٩٩٥.

ووفقا للمقرر ٥٠٧/٤٨، طلبت إلى سعادة السيد ت. ب. سرينيفاسان ممثل الهند أن يرأس المشاورات بالنيابة عني، وستبدأ المشاورات بأسرع ما يمكن؛ وفي حقيقة الأمر، ستبدأ هذا الشهر.

البند ٨٩ من جدول الأعمال

البيئة والتنمية المستدامة

(د) وضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في افريقيا

تقرير الأمين العام (A/49/477)

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقارير لجنة التفاوض الحكومية الدولية (A/49/84 و Add.1 و Add.2)

السيد لعمامرة (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوالي بادئ ذي بدء أن أتقدم، بالنيابة عن الوفود الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ ووفد الصين، وبالأصالة عن نفسي، بأحر التهاني إلى السفير بو كيلين، سفير السويد، ورئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع الاتفاقية المطروحة للمناقشة، على البيان الاستهلالي الممتاز الذي أدلى به. ويسرني أن أقول له إنني أقدر تقديرا عاليا ما أبداه من التزام كبير ومثابرة واقتدار في إدارة عملية المفاوضات، بمعاونة من مكتب نشط وأمانة فعالة يقودها صديقي آربا ديالو. وقد أسفرت هذه العملية عن النتيجة السعيدة التي نحتفي بها كلنا اليوم: توقيع ٨٧ بلدا في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر في العاصمة الفرنسية على الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في افريقيا. ان إبرام هذه الاتفاقية وملاحقتها يعطينا إطارا قانونيا نستطيع الآن أن نتخذ من خلاله اجراءات متعددة الأبعاد بغية إبطاء سرعة واحد من أخطر أشكال تدهور بيئتنا الطبيعية، إن لم يكن وقفه كلية، وبذل جهود حازمة لقلب هذا الاتجاه

الشمال وبلدان الجنوب؛ هذه الشراكة، التي تربط اليوم ما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية المتضررة على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة التي يجب أن تكون مسؤولية تفاضلية أيضا، ينبغي أن تفتح آفاقا جديدة للتعاون الدولي في المحافظة على التوازن الايكولوجي للأرض باعتبارها ميراثا مشتركا للأجيال الحالية والمقبلة.

السيد هينز (المانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والنمسا.

أود في البداية أن انضم إلى رئيس مجموعة الـ ٧٧ في تهنئة السفير كيلين، على ما قام به من عمل بشأن الاتفاقية. فجهوده الكبيرة وانهماكه في العمل ومثابرتة أسهمت إسهاما كبيرا في نجاح المفاوضات، التي اكتنفتها، كما نعرف جميعا، صعوبات في بعض الأحيان.

يرى الاتحاد الأوروبي أننا، بعد مرور سنتين على مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية، نستطيع الآن أن نسجل تقدما هاما في مجال التنمية المستدامة. فاتفاقية مكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في افريقيا، تمثل معلما هاما في هذه العملية. إن الاتحاد الأوروبي كان، منذ البداية، عاقد العزم على أن يشترك بحماس في تشكيل عملية التفاوض المؤدية إلى إبرام هذه الاتفاقية. ويسعدنا أن النص النهائي فتح باب التوقيع عليه في باريس قبل اسبوع واحد، أي في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

فإلى جانب الاتفاقية الاطارية لتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، ها هي اتفاقية ثالثة هامة منبثقة عن مؤتمر ريو تبرم بنجاح في ميدان التنمية المستدامة. وهي تمثل جزءا لا يتجزأ من إطار الاتفاقيات الملزمة قانونا وخطط العمل الملموسة الخاصة بالتنمية المستدامة. وعلينا أن نواصل السير على هذا الدرب لمعالجة المشاكل الملحة التي تواجه الإنسانية. إن الاتفاقية مثال طيب على كيفية الحفاظ على التوازن الصحيح بين شواغل البيئة والتنمية.

عندما شرعنا جميعا في عملية التفاوض التي أسفرت عن الاتفاقية الحالية خلال الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة، كنا نعرف أهمية دور مكتب لجنة التفاوض الحكومية الدولية والدعم المقابل له من الأمانة العامة للأمم المتحدة. فالمكتب، برئاسة السفير

ورغم أن ظاهرة التصحر لا تنجو منها أي قارة، فإن افريقيا هي التي خربت إلى أكبر حد. وفي الحقيقة، أكثر من ٦٠ في المائة من أراضي افريقيا قاحلة أو شبه قاحلة، وأكثر من نصف سطحها يعاني من نقص مياه الأمطار، وإن استمرار هذا الحال يؤدي في كل عام إلى زيادة زحف الصحراء عليها مما يهدد بقاء ما يقرب من ١٨٥ مليون نسمة على قيد الحياة، ويجعل جميع الجهود المبذولة لحماية التربة واستعادتها بالغة الصعوبة وباهظة التكلفة. والتصحر، الذي يصيب أكثر من ٤٠ بلدا في القارة الافريقية، يبتلع إلى غير رجعة نحو ٦ ملايين هكتار كل سنة ويقلل من قدرتها الانتاجية - وهو في حقيقة الأمر يجعلها مجدبة تماما. ولهذا السبب، فإن ما يقرب من ٦٥ مليون هكتار من الأراضي الافريقية، التي كانت مخضوضرة فيما سبق، زحفت عليها الصحراء في الحدود الجنوبية للصحراء الكبرى وحدها على مدى الخمسين سنة الماضية.

وأفضت الآثار الجسيمة التي يلحقها هذا البلاء بكل من البيئة والسكان إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر في نيروبي في ١٩٧٧ واعتماد خطة عمل الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ومن سوء الحظ أن خطة عمل نيروبي لم تتجاوز مرحلة التعبير المحض عن النوايا بسبب الافتقار إلى الموارد المالية الكافية.

وقد تجدد الأمل الآن مع الاتفاقية الواعدة التي تشيد الجمعية العامة اليوم بإبرامها. إلا أنه بينما ننتظر دخول هذا الصك القانوني العالمي الهام إلى حيز النفاذ، وتنفيذه بشكل منتظم، فإن توافق الآراء الدولي المحبذ لتقديم مساعدات طارئة محددة إلى افريقيا يجب أن ينفذ بأسرع ما يمكن، بحيث يمكن للقارة الافريقية أن تقوم بدور طبيعي في هجوم المجتمع الدولي المضاد على تحدي التصحر.

لقد تم الوصول إلى نقطة تحول في باريس في الاسبوع الماضي، ونبدأ اليوم المسيرة نحو نقطة أخرى. وينبغي لنا بادئ ذي بدء من أن نتأكد من عدم حدوث تأخير في تصديق الدول الموقعة على هذه الاتفاقية التي تحمل بشارة أمل وتضامن، بحيث نحدد بأسرع ما يمكن الإجراءات المحددة الواجب اتخاذها في هذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تخويل لجنة المفاوضات الحكومية الدولية بمواصلة وتكثيف مهمتها في هذا الصدد. والأهم من ذلك، أنه ينبغي للاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر والجفاف أن تفضي إلى قيام روح تعاون حقيقية تستند إلى الشراكة ما بين بلدان

استوعبنا بصورة جماعية دروس الماضي خلال الأشهر الـ ١٨ التي استغرقتها المفاوضات. وأتينا نرى أن عملية وضع برامج عمل وطنية في البلدان النامية مسألة ذات أولوية قصوى. ونحن ملتزمون بمواصلة تقديم مساعدتنا داخل الإطار المنشأ وعلى جميع المشاركين أن يوحّدوا قواهم. إننا نؤمن بأن برامج العمل الواقعية التي تشمل أساسا السكان المعنيين هي أفضل ضمان لمكافحة التصحر بنجاح. والاتفاقية تتيح فرصة لتنفيذ برامج متسقة ومنسقة ومتكاملة على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. ويجب أن تتمكن دورة لجنة التفاوض الحكومية الدولية، المقرر عقدها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، من البدء في هذه العملية. والمطلوب التوصل إلى إجابات محددة للمهام الملموسة للتنمية المستدامة والتنفيذ الإقليمي لبرنامج عمل القرن ٢١.

إن تنسيق الجهود على نحو وثيق بين البلدان المانحة والبلدان النامية المتضررة أمر حتمي. ولا بد من ضمان المتابعة السريعة لتوقيع الاتفاقية ولا سيما القرار الخاص باتخاذ إجراء عاجل من أجل أفريقيا. ويتعين علينا سويا أن نهين الظروف لتحسين ترجمة برامج العمل إلى حقيقة واقعة. وفضلا عن ذلك، لا بد من الإعداد لمؤتمر الأطراف على وجه السرعة.

إن محاربة التصحر عنصر حيوي بالنسبة للتنمية المستدامة ذات الأبعاد العالمية، من حيث أنها تؤثر على جميع مناطق العالم، بما فيها البلدان النامية والمتقدمة النمو. ونتيجة لذلك، أخذت بعض البلدان المتضررة في الاتحاد الأوروبي على عاتقها التزاما خاصا بتنفيذ الاتفاقية في شكل مرفق خاص ينطبق على بلدان الساحل الشمالي للبحر المتوسط.

ستتناول لجنة التنمية المستدامة مسائل التصحر جنبا إلى جنب مع مسائل الاستخدام المستدام للأرض والتنوع البيولوجي والأحراج في دورتها القادمة في عام ١٩٩٥. وإذ تصبح مناقشة التنمية المستدامة على الصعيد الدولي أكثر تحديدا بمرور الوقت، فسيتمتع علينا أن تتناول هذه المسائل بشكل متكامل لتحقيق مستوى مماثل من التقدم في كل المجالات.

السيد فريزر (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
هذه أول اتفاقية تفاوضية منذ مؤتمر ريو، وهي تعبر بجلاء عن روح المجتمع الدولي والتزامه بحماية البيئة عن طريق النهوض بالتنمية المستدامة.

بو كيلين، وأمانة اللجنة جديران بامتناننا العميق لقيادتهما الحكيمة لمداولاتنا. وكان التزامهما الشخصي هو الذي ساعدنا على التفاوض على الحلول الوسط الضرورية.

وإذ أتكلّم باسم الاتحاد الأوروبي والنمسا، فأني أفخر بأن أوضح أن الجانب الأوروبي في المفاوضات كان نتيجة لممارسة جماعية ناجحة. إن الرئاسة المتعاقبة للاتحاد الأوروبي من جانب الدانمرك وبلجيكا واليونان، التي قادت الاتحاد في هذه المفاوضات بالتزام هائل، أسهمت في الاختتام الناجح للمفاوضات. وأود أيضا أن أشكر رئيس جمهورية فرنسا وحكومته، فهما اللذان مكنا - إلى جانب إسهامهما القيم من مداولاتنا الجماعية داخل الاتحاد - من توقيع الاتفاقية في باريس.

إن مكافحة التصحر عنصر أساسي في تعاوننا الإنمائي. ولقد ظل الاتحاد الأوروبي لوقت طويل مسؤولا عن قرابة ٥٠ في المائة من التعاون الإنمائي الدولي. وبالنسبة لأفريقيا تصل هذه النسبة إلى ٦٢ في المائة. والأموال المخصصة لهذا الغرض وفقا لاتفاقية لومي في عام ١٩٩٢ وحدها وصلت ١,٩ بليون دولار، ومنذ ذلك الحين وعدت لجنة البرامج بتوفير ٤٣٤ مليون دولار أخرى لبرامج مكافحة التصحر وتنمية الغابات والتنمية الريفية.

ولكن رغم كل هذه الجهود، يجب أن ندرك أن حالة ٩٠٠ مليون نسمة من السكان المتضررين لم تتحسن على النحو المرغوب فيه بل أنها تدهورت في بعض البلدان. ولا بد من التغلب على نقص برامج مكافحة التصحر الملموسة الفعالة الموجهة صوب الحالة. ففي معظم الأحيان، كانت المشاريع الفردية تتجه فقط صوب إزالة الأعراض في حين لا تؤخذ في الحسبان على نحو كاف المسببات الفعلية والظروف الإطارية التي تحكم سلوك مستخدمي الأراضي. والحقوق الواضحة المتعلقة بملكية الأراضي هي عادة الشرط المسبق لشكل من أشكال تخطيط استخدام الأراضي يعزز التنمية المستدامة. لذا، يتعين على جميع أطراف الاتفاقية أن توافق على أن تجعل من محاربة الأسباب الجذرية للتصحر محور اهتمام مفاوضاتها.

ونتيجة لذلك، أعطت الاتفاقية مكافحة التصحر نهجا جديدا. والاتحاد الأوروبي يتشاطر شركاؤه في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية اقتناعهم بأننا

السيد امارا إيسي ممثل كوت ديفوار. والواقع أن فكرة وضع اتفاقية لمكافحة ظاهرة الجفاف والتصحر الشائنة أثارها وزراء التخطيط والبيئة في افريقيا لدى اجتماعهم في أبيدجان، العاصمة الاقتصادية لكوت ديفوار، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١.

وتعتبر هذه المبادرة الهامة عن الحاجة المشروعة إلى التسليم بأن الذي يتعرض للخطر هو بقاء بلدان نامية عديدة، خصوصا في افريقيا، وإلى ضرورة الانخراط بقدر أكبر من الفعالية والشمولية في النضال ضد الآثار الضارة والغادرة لهاتين الأفتين. وأصبحت المبادرة نفسها تشكل الأساس الذي بنت عليه قمة الأرض عملية التفاوض لضمان التوصل إلى اتفاقية قوية وجاهزة للتنفيذ.

ويرحب وفد بلدي باعتماد الاتفاقية ومرفقاتها بالإجماع، خصوصا تلك التي تشير إلى افريقيا، والتي تسد على نحو ملائم تماما ثغرة قانونية في مجال القضاء على التصحر وتخفيف آثار الجفاف.

وما كان لهذه المهمة أن تنجح لو لم تتح لها البصيرة النافذة والدينامية المعروفتان تماما عن السفير بن كيلين الذي ترأس لجنة التفاوض الحكومية الدولية والسفير أربا ديالو الأمين التنفيذي، فكلاهما أعطى زخما حاسما للمفاوضات. ومرة أخرى نعرب عن امتناننا لهما.

ومما لا شك فيه أن من المخططين الأساسيين الآخرين الذين ساهموا في نجاح هذه العملية السلطات الفرنسية التي أزرت هذه المبادرة منذ بدايتها، وأتاحت تسهيلات كبيرة للدورة الختامية التي عقدتها اللجنة التفاوضية. وآخر مثال على هذه التسهيلات تنظيم الاحتفال الرائع للتوقيع على الاتفاقية في باريس في آخر الاسبوع الماضي. ولذلك فإننا نعرب عن أحر شكرنا لفرنسا.

والواقع أن التوقيع على الاتفاقية من جانب عدد كبير من رؤساء الحكومات والوزراء المفوضين يمثل دون شك تعبيرا بليغا عن إجراء سياسي هام عظيم الشأن. وترجع أهميته السياسية إلى أنه يجسد وعيا متعاضما بالنطاق العالمي للمشكلة، ويدل على الاهتمام المشترك بإيجاد حلول دائمة لهاتين الظاهرتين. وينبثق هذا الوعي من الآثار المعقدة لظاهرة التصحر التي يمكن أن تؤدي، في حالة العجز عن إيجاد علاج

كما أعلننا في حفل توقيع اتفاقية مكافحة التصحر في باريس في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، تفخر كندا بأنها شاركت بدور نشط في وضع صك سيمكن من اتخاذ إجراءات عالمية متضافرة لمهاجمة مشكلة التصحر وإيجاد حلول وقائية تصحيحية دائمة لها.

(تكلم بالانكليزية)

ومما يسعد كندا بشكل خاص أنه تم التسليم بأن مكافحة التصحر ينبغي أن تدمج الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في السياق البيئي. ولا بد من إيلاء الأولوية لتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للبلدان النامية المتضررة ولشعوبها حتى تصبح هذه الشعوب قادرة على أن تكون لها السيادة على تنميتها الخاصة.

ولكي تؤتي الاتفاقية ثمارها، من الأهمية بمكان أن تتولى البلدان المتضررة زمام المبادرة. وستسهم البلدان المانحة بالموارد والمساعدة التقنية دعما لتلك الجهود.

وكإجراء يعبر عن اهتمام كندا، ستلتزم الوكالة الكندية للتنمية الدولية بتقديم مبلغ ٤ ملايين دولار للمساعدة العاجلة إلى افريقيا، فضلا عن برمجة مبلغ ١٠٠ مليون دولار لبرامج مكافحة التصحر في افريقيا خلال السنوات الخمس المقبلة. كما ستساهم المشاريع الجارية في مناطق أخرى في الجهود الرامية إلى مكافحة التصحر.

ومن المؤكد أن وفدي سيسعده أن أتوجه بشكر خاص إلى السفير بو كيلين وغيره ممن شاركوا في ذلك الجهد الشاق من أجل التوصل إلى هذه الاتفاقية.

السيد ولد علي (موريتانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يعلن وفد موريتانيا تأييده التام لما جاء في الكلمة الواضحة والبليغة التي ألقاها سفير الجزائر السيد العمامرة بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ وعن الصين. وعلى ذلك فإن كلمتي اليوم ستردد الموقف المعرب عنه بصدق محتوى وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في افريقيا.

ومن محاسن الصدق أن الجمعية العامة قررت إجراء هذه المناقشة في جلسات عامة تعقد برئاسة

بالالتزامات المقطوعة إلى أن يصبح من المتعذر السيطرة على الآثار المأساوية لهاتين الظاهرتين. ولهذا يقع على عاتقنا اليوم واجب تاريخي تجاه الجنس البشري بأن نبذل كل ما في وسعنا لنكفل التنفيذ الناجح لهذه الاتفاقية حتى نجعلها أداة قادرة على توليد المزيد من الثروات والرخاء.

السيد سرينيفاسان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني أن أتكلم اليوم بعد أن حققنا إلى حد ما أحد الأهداف التي حددناها لأنفسنا في ريو. فإلى جانب تشكيل لجنة التنمية المستدامة ووضع برنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية كان الاختتام الناجح للمفاوضات الخاصة بوضع إتفاقية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من حالة الجفاف الشديد وأو من التصحر أمرا يدعو إلى الارتياح.

وكانت الهند أحد البلدان التي وقعت على تلك الاتفاقية في باريس في الأسبوع الماضي. وكانت الهند أيضا أحد نواب رئيس هيئة المكتب حيث ساعدت في عملية المفاوضات الحكومية الدولية، وقد شاركت بنشاط في مداوالات هذه اللجنة فضلا عن عملية التحضير للمرفق الإقليمي الخاص بآسيا. ونود أن نسجل تقديرنا لسفير السويد بو كيلين، الذي أدت جهوده الجادة الدؤوبة إلى الوصول بهذه المفاوضات إلى النجاح.

إن الضرورة الملحة والحثية الأخلاقية للتصدي لمشكلة التصحر والجفاف تكمن في حقيقة أنها تؤثر على بعض من أفقر الناس في العالم. إن البلدان التي يعتمد فيها السواد الأعظم من الناس في معيشتهم على الأرض، إذ يحصلون من الفلاحة والزراعة على قوتهم ويحدون فيها فرص العمالة، تواجه آثارا مأساوية نتيجة لفقدان خصوبة الأرض، وعدم سقوط الأمطار، وتضاؤل مستويات المياه الجوفية. ومن قبيل المفارقة أن المحاولات اليائسة الرامية إلى زيادة إنتاج الأغذية من خلال إزالة الغابات لإقامة المزارع واستخدام المخصبات الكيميائية تؤدي إلى حلقة مفرغة، لأنها تعمل على إحداث ما كانت تسعى إلى الحيلولة دون وقوعه. إن الفقر يتزايد في حجمه وفي كثافته. وإن زيادة السكان والعجز عن التصدي للمشكلات البيئية نتيجتان للتخلف وتردي البيئة وليسوا عاملين مسببين لهما.

لأسبابها ونتائجها، إلى حدوث اختلالات خطيرة في التوازن الإيكولوجي لكوكبنا.

والتصحر ظاهرة عالمية لها آثار بيئية واقتصادية واجتماعية عالمية النطاق. وهي ظاهرة يتم الشعور بقوتها الكاملة في افريقيا بشكل خاص، ويصاحبها حدوث حالات نقص هيكلي في الأغذية، ومجاعة متوطنة، وتجريد المناطق الريفية من سكانها، بالإضافة إلى تفاقم الحالة الغذائية وتكبد ديون خارجية.

إن البلدان المتضررة من هذه المأساة، إذ تواجه انخفاضا مطردا في نصيب الفرد من الدخل القومي، وتدهورا مستمرا في معدلات التبادل التجاري، وتناقصا مستمرا في مواردها من التمويل الخارجي، ووجود لوائح تنظيمية شديدة القسوة تتحكم في وصول منتجاتها إلى الأسواق العالمية، فإنها تعلق آمالا عريضة على التنفيذ الفعال للالتزامات المالية والتقنية الواردة في الاتفاقية وكذلك في التدابير التفضيلية الانتقالية.

نحن مازلنا نؤكد على أن هذه ظاهرة عالمية وأن انتشار التصحر لا يمكن قصر خطورته على مجرد البعد المتسم بطابع الاستعجال؛ ولا يمكن حصر سبل علاجه على مجرد القيام بعمليات إنسانية مهما كانت ضرورية. ونظرا لأننا تجاهلنا هذه الحقيقة الأساسية، وأخفينا الطبيعة الحقيقية لمشكلة التصحر، فإن أوجه النقص التي شابت الحلول التي نادينا بها حتى الآن من خلال خطة العمل لعام ١٩٧٧ قد تكشفت بشدة.

إن زحف الصحراء يبتلع سنويا على نحو لا يمكن اصلاحه ملايين الهكتارات من الأراضي الخصبة، ويتطلب وضع وتنفيذ استراتيجية عالمية في الأجلين المتوسط والطويل تركز على التحكم في الأسباب الرئيسية للتصحر. والتدابير التي يجب اتخاذها في هذا الصدد عاجلة جدا بحيث يتحتم علينا أن نكفل التنفيذ السريع للاتفاقية، التي تشكل إطارا ممتازا لهذه العملية. والواقع أن الخطورة الاستثنائية للحالة الاقتصادية في البلدان المتضررة من هاتين الظاهرتين، لا سيما البلدان الافريقية، تقتضي إبداء الإرادة السياسية اللازمة لذلك، ونحن على ثقة من أن تلك الإرادة ستجلى في المستقبل القريب.

لا يمكن أن يكون هناك أي شك في أن التصحر والجفاف يؤثران بشكل مباشر على خمس سكان المعمورة. وسوف يؤدي التسوية في الوفاء

طبيعية يعرفها الإنسان تقريبا. ويوجد بها صحارى من الرمال وصحارى من الثلوج، ولكن أكثر ما يثير القلق هو أن ١٢٠ مليون هكتار - أي نحو ٤٠ في المائة من مساحة أراضينا تقريبا - مهددة بالتصحّر بطريقة أو بأخرى. وعلى مر السنين، استهللنا مجموعة متباينة من البرامج للتصدي لهذه المشاكل، وللمساعدة في صون المياه والتربة، ولزراعة الأشجار، وصون الغابات. ويبلغ جهدنا لزراعة الغابات وحده مليوني هكتار تقريبا سنويا. لقد حققنا نجاحا كبيرا في جهودنا ولكنها كانت محدودة بالموارد المالية المتاحة لنا.

والموارد المالية والموارد التكنولوجية المناسبة والكافية، شأنها شأن كل ما أفرزته ريو دي جانيرو، بما في ذلك جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، ينبغي أن تتاح حتى يمكن تنفيذ هذه الاتفاقية وتصبح حقيقة واقعة. ويتضمن المرفق البيئي العالمي في ولايته قضايا تردى حالة الأراضي، ولكن هذا ليس إلا بداية محدودة تماما. فلا يمكن أن نتوقع من هذا المرفق أن يفي على نحو مناسب بمتطلبات كل حاجة بيئية ملحة. وينبغي حسم مسألة إيجاد آلية مالية تكون أكثر تحديدا، بسرعة وعلى نحو بناء. ويبدو أن قضايا الحرب والسلام حظيت باهتمام البلدان المانحة على حساب المساعدات الإنمائية الرسمية. وتمثل المفارقة هنا في أن كل المساعدات الإنمائية الرسمية قد انخفضت نسبتها المئوية بالفعل فضلا عن معدلاتها الحقيقية منذ ريو. وينبغي علينا أن ندرك أن تردى حالة البيئة يمثل تهديدا للكوكب وللمجتمعات المدنية شأنها شأن الحروب، ويتعين علينا أن نكافحه بنفس القدر من الحماس.

إن الموارد المالية، برغم أهميتها، لن تحل المشكلة وحدها. وهذه المسألة المعقدة الخاصة بوقف التصحر وعكس اتجاهه، تتطلب تدخلات هامة من التكنولوجيا المناسبة. لقد تحدثنا ولسنوات طويلة عن ضرورة نقل التكنولوجيا، بل والتزمنا بأن نضع ذلك في اتفاقات ريو، إلا أن التوصل إلى توافق في الآراء حول طريقة تنفيذ ذلك، ما زال بعيدا عن متناولنا. وإننا في الهند حريصون على أن نشرك إخواننا وأخواتنا الأفارقة في خبراتنا التكنولوجية، وأن نتعاون معهم ومع رفاقنا في البلدان النامية الأخرى في الكفاح ضد الرمال الزاحفة. ولكن ما لم تتح التكنولوجيا الحديثة من البلدان المتقدمة النمو وتصبح سهلة المنال، وبأسعار ميسرة، وبشروط مقبولة، بالنسبة للبلدان النامية في كل القارات فستبقى

لا شك أن العالم اليوم على بينة من القضايا البيئية أكثر من أي وقت مضى. ففي كل بلد وفي كل قرية نائية وفي كل مدينة كبيرة واسعة يوجد قلق محسوس حول شبح الكارثة البيئية. غير أن هذا القلق يجري التعبير عنه فيما يبدو بطرق متباينة تماما، طبقا للأحوال الاقتصادية. فالأغنياء والموسرون يتحدثون عن استفاد طبقة الأوزون والاحترار العالمي والأخطار النووية في نفس الوقت الذي يتسببون فيه ببعض هذه الأمور من خلال أساليب انتاجهم وأنماط استهلاكهم غير المستدامة. أما الرجل الفقير، فلا يعلم سوى أن محاصيله تذوي في الأراضي القاحلة وزوجته تعرف أنها يجب أن تقطع يوميا ما يزيد على عشرة كيلومترات للحصول على مقدار بضعة قدور من الماء؛ وأطفالهما يعرفون أنهم سيأوون مرة أخرى، كالقدر المحتوم، إلى فراشهم جياعا.

إن العلماء والخبراء يقولون لنا أن كثيرا من هذه المشاكل يتعلق بالتغير في المناخ، والتغير في أنماط الرياح الموسمية، وانخفاض مستويات المياه الجوفية، بل يقولون أنها تتعلق على نحو غير مباشر، باستنفاد طبقة الأوزون، بسبب آثاره الضارة على الحياة النباتية. ولكن كيف نوضح كل هذا لضحايا المجاعة والجفاف؟ كيف نقتنع الفلاح المكافح بالروابط القائمة بين تناقص خصوبة أرضه يوما بعد يوم والقضايا البيئية الأوسع؟ كيف ننضوي على البيئة طابعا إنسانيا؟

يتمثل أهم المعالم المرضية للاتفاقية التي وقعها اليوم في أنها تعكس انشغالا رئيسيا في العالم النامي وتسعى على نحو مباشر إلى التصدي للمشكلات الإنسانية الحقيقية. ولقد جرى وضعها إلى حد بعيد، ودون أدنى شك، في سياق افريقيا، وهي قارة تزخر ببعض من أكبر الموارد الطبيعية على كوكبنا، غير أنها تعاني أيضا من أقسى ضربات البيئة. غير أن ما يصدق على افريقيا يصدق أيضا على مناطق العالم الأخرى. والاتفاقية تميز أيضا، وبحق، بين الصحارى والأراضي المعرضة للتصحّر والجفاف. وتتطلب هذه الحالات كلها اهتماما فوريا: وتحتاج الحالات الخاصة إلى وضع علاجات محددة. وتعد المرفقات الإقليمية التي اعتمدت إلى جانب الاتفاقية شهادة على سلامة هذا النهج وعلى تغطيته لكل مناطق العالم.

الهند بلد مترامي الأطراف ومتنوع؛ بل هي وحدها شبه قارة. فمن ذرى الجبال العالية إلى آلاف الكيلومترات من السواحل، يمكن أن نرى كل حالة

سنويا. ورغم ذلك تؤدي الأراضي والصناعات التي تستمد مواردها منها دورا حيويا في اقتصاد استراليا. فالزراعة أكبر مستعمل للأراضي في استراليا. وفي حين تحققت زيارات كبيرة في الانتاجية على مدار الأعوام الأربعين الأخيرة، تكبدنا خسارة شديدة بسبب تدهور حالة الأراضي. وقد استدعى ذلك إجراء تغيير في النهج المتبع إزاء إدارة الأراضي.

تري الحكومة الاسترالية أن إدارة عملية تدهور حالة الأراضي هامة بالنسبة لحيوية الأراضي والصناعات التي تستمد مواردها منها في استراليا وحماية بيئتنا في الأجل الطويل. وفي سنة ١٩٩٠، اتفقت الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية على استحداث عقد وطني لخطة رعاية الأراضي. والهدف من هذه الخطة هو تحقيق تنمية مستدامة ايكولوجيا عن طريق تنفيذ مشاركة تعاونية بين الحكومات على جميع المستويات وبين المجتمع المحلي والأفراد لمعالجة مسألة تدهور حالة الأراضي.

والأعمال التي يقوم بها المجتمع المحلي ذات أهمية في تشجيع تبني الممارسات المتغيرة. وعلى المستوى المحلي، شكلت جماعات رعاية الأراضي لتحديد مشاكل إدارة الأراضي ومعالجتها.

ويظهر نجاح ما نسماه حركة رعاية الأراضي في معدل المشاركة - إذ توجد حاليا نحو ٢٠٠ ٢٠٠ من جماعات رعاية الأراضي على الصعيد الاسترالي، تمثل ٣٠ في المائة تقريبا من حائزي الأراضي. والعدد مستمر في الزيادة على الرغم من مرور أربع سنوات من الجفاف والمصاعب الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعاتنا الريفية. وتبحث جماعات رعاية الأراضي اتخاذ تدابير عملية للتعامل مع التصحر وتدهور حالة الأراضي، مثل استبعاد الأراضي غير الصالحة من نطاق الزراعة؛ والقيام بالحد الأدنى من الحراثة؛ وإعادة التشجير؛ والزراعة التسامقية والدورة الزراعية وتعاقب الزروع؛ واستخدام نظام الإرواء من المجرى الأساسي؛ وزراعة الأشجار الملائمة كإضافة تكميلية للعلف في المناطق شبه القاحلة والمصابة بالجفاف. وبهذه الطرق العديدة تضيف جماعات رعاية الأراضي إلى المعرفة المتزايدة التي يمكن أن تساعد استراليا في المحافظة على أصولها الانتاجية ونمو البيئة الطبيعية.

وترغب استراليا في أن تنشر بحوثها ومعارفها وأن تتقاسم هذه الخبرة مع المجتمع الدولي. والمادة ١٠

مشكلة التصحر عضية على الحل، مهددة بقاء كوكبنا ذاته.

فإذا ما كان لقضايا البيئة العالمية ألا تبقى مجرد أفكار تجريدية، فينبغي إذن ألا يكون هناك أي حلوق رمضاها العطش، أو تهديدات لا مبرر لها لحياة الأطفال، أو اعتداءات يومية على كرامة الإنسان بأفان الجوع والبطالة والمرض. إن الظروف والأحوال التي تعرض الحياة للخطر ينبغي تحويلها إلى حالات واهية للحياة. إن قمة ريو والأحداث التي تلتها أعطت كوكبنا فرصة أخرى. وينبغي أن نحرص على ألا نبدد هذه الفرصة.

السيد روي (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
ظلت مكافحة التصحر موضوع جهود دولية لسنوات طويلة، ولكن هذه الجهود لم تتكفل بالنجاح المأمول. والآن خطت هذه الجهود خطوة هامة إلى الأمام. ففي يومي ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر أعربت دول كثيرة عن التزامها بالاضطلاع بجهود لمكافحة التصحر من خلال التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في افريقيا. وقد كانت استراليا من بين البلدان التي وقعت على الاتفاقية في فرنسا.

وتود استراليا أن تشيد بالعمل الممتاز والمساهمة الرائعة لرئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية، السفير كيلين، ولالأعضاء الآخرين في هيئة المكتب، ولأمانة اللجنة، مما يسر تحقيق النتيجة المتمثلة في الاتفاقية.

ويتعرض للمخاطرة الكثير مما نصت عليه هذه الاتفاقية إذ يتأثر بالتصحر نحو سدس سكان العالم وربع مجموع مناطق الأراضي فيه. وتعني هذه الحقائق والأرقام أمرا تفوق أهميته ذلك بدرجة كبيرة: البؤس البشري والفقر المصاحب للتصحر. وقد اتخذت دول عديدة خطوات عن طريق الاستعمال الحصيف للمياه وإعادة التشجير بغرض استصلاح الغابات. وقامت استراليا بدور فعال في المفاوضات كمواطن دولي مصمم على الاسهام في تحسين البيئة العالمية ورفاه المتأثرين الكثيرين جدا، خاصة في افريقيا.

التصحر مسألة داخلية هامة بالنسبة لاستراليا أيضا، كما هو الحال فيما يتعلق بالبلدان الأخرى المعتدلة المناخ في نصف الكرة الجنوبي. ونحو ٧٠ في المائة من الأراضي في القارة الاسترالية قاحلة أو شبه قاحلة، إذ تتلقى أدنى من ٥٠٠ ملليمتر من مياه الأمطار

جدوى مشتركة، عن طريق مكتبها المعني بالارصاد الجوية، مع المنظمة العالمية للارصاد الجوية لإنشاء شبكة تربط بين مركزي رصد الجفاف في نيروبي وهراري وبين المركز الافريقي لتطبيقات الارصاد الجوية لأغراض التنمية، في نيامي. وتبحث استراليا عن وسائل للبدء في تنفيذ برنامج بحثي بشأن المشاكل الايكولوجية التي تواجه المناطق القاحلة وشبه القاحلة. والهدف هو التوصل إلى مجموعة من المبادئ لتوجيه تطوير برامج العمل الوطنية المتعلقة ببلدان معينة. ونأمل أن تسهم هذه البرامج في انطلاق برنامج العمل العاجل المتعلق بافريقيا ونجاحه.

وإن طرق معالجة مسألة ندرة المياه جزء رئيسي من إدارة الأراضي المتواصلة. ويجب أن يكون التركيز الأساسي على الاستخدام الرشيد للمياه. ولا بد من إدانة تبيدها وأن يكون تشجيع استعمالها المنتج مسألة ذات أولوية. وفي استراليا بدأنا الآن فقط ندرك إدراكا تاما أن المياه ليست مصدرا رخيصا متجددا في وقت يحتمل أن نواجه فيه أسوأ جفاف في تاريخ استراليا.

في الختام، أود التأكيد مرة أخرى على أهمية المشاركة المجتمعية في المعركة ضد التصحر. وأوضحت التجربة الاسترالية وجوب قيام حائزي الأراضي فرادي والجماعات المحلية والمنظمات غير الحكومية بدور حاسم في تنفيذ الاتفاقية؛ فالحكومة لا تستطيع الاضطلاع بالمهمة وحدها. وينبغي أن يكون الاسهام مشتركا ومتواصلا. ونحث المجتمع الدولي على العمل بقوة. ويمكن عن طريق التعاون بيننا أن نكفل تحقيق هذه الاتفاقية لأهدافها فيما يتعلق بالأهالي المتأثرين في جميع أنحاء العالم.

السيد هونينغستاد (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن النرويج والبلدان النوردية الأخرى - ايسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا.

إن الاحتفال الذي أقيم في باريس قبل أسبوع من أجل توقيع الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في افريقيا، يمثل خطوة كبيرة في متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. إن هذه الوثيقة الهامة بتكاملها للبيئة والتنمية تلخص المفهوم الأساسي لمؤتمر ريو - التنمية المستدامة. إننا نشني على مكتب لجنة التفاوض الحكومية الدولية تحت رئاسة

من الاتفاقية، التي تحدد عناصر برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر، تستند، إلى حد كبير، إلى اقتراح استرالي يقوم بدوره على أساس خبرة استراليا في مجال رعاية الأراضي ويظهر رغبتنا في تقاسم خبرتنا مع الشعوب والدول الأخرى التي تواجه المشاكل ذاتها.

ويظهر طابع الاستعجال والنضج في نهج المجتمع الدولي إزاء الاتفاقية. وقد تعلمنا دروسا قيمة من المحاولات السابقة لمعالجة التصحر. وليس من قبيل المصادفة أن تركز الاتفاقية على الأسباب الاجتماعية - الاقتصادية للتصحر بدلا من أن تقتصر على الأعراض. وتشدد الاتفاقية على إدماج نهجي من "أعلى لأدنى" ومن "أدنى لأعلى" حتى يمكن للحكومات والمجتمعات المحلية العمل معا.

وتمتد المشاركة إلى جوانب أخرى في الاتفاقية. فقد اتفقت بلدان على العمل جنبا إلى جنب لتحديد أهداف التمويل الحالي لبرامج التصحر واستخدامه على نحو أكثر فعالية، وذلك لادماج وتنسيق جمع وتحليل وتبادل المعلومات المتصلة بالتصحر؛ وتعزيز التعاون التقني والعلمي.

ولكن لا يزال يوجد الكثير الذي ينبغي عمله. فيجب كفاءة تحول أحكام الاتفاقية إلى تدابير فعالة وعملية. والخطوة الأولى هي مجموعة التدابير العاجلة المتعلقة بافريقيا. وتدعم الحكومة الاسترالية بالفعل برامج مختلفة في افريقيا تعالج جوانب من التصحر وتخفيف حالة الجفاف. ومن الأمثلة على هذه البرامج نسوق ما يلي: إعادة التشجير في تنزانيا؛ وإمدادات المياه في الريف في موزامبيق؛ وخطة استراتيجية للمعلومات المتعلقة بالأراضي في ناميبيا؛ وإعادة التأهيل الريفي في أريتريا؛ والتدريب الزراعي في جنوب افريقيا عن طريق صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

وقد أعلن وزير الخزانة الاسترالي، الأونورابل رالف ويليس، في باريس في الأسبوع الماضي تقديم الحكومة الاسترالية إسهاما خاصا كجزء من برنامج العمل العاجل المتعلق بافريقيا، بما في ذلك إسهام يصل إلى ٢٥٠ ٠٠٠ دولار استرالي على مدار عدة أعوام للتزويد بالخدمات الاسترالية المطردة في مجال مكافحة التصحر. وستتاح هذه الأموال للدول الافريقية لأغراض المساعدة والمشورة التقنية في وضع برامج عملها الوطنية. وتعتزم استراليا أيضا القيام بدراسة

وهذا يعد إنجازا هاما آخر للمجتمع الدولي في متابعته لمؤتمر ريو، كجانب من التزامنا بالبناء على زخم التعاون الدولي بشأن البيئة والتنمية المستدامة. ويجب علينا الآن أن نترجم كلمات الاتفاقية إلى أعمال، وأن ننفذ برنامجا للعمل. ونحن نرحب بالأنشطة المنسقة الرامية إلى دعم التنفيذ الفعال للاتفاقية والتدابير الملحة الخاصة بإفريقيا. وفي هذا الشأن، تستطيع منظمات ووكالات الأمم المتحدة الناشطة في ميداني مكافحة التصحر والتنمية أن تقوم بدور هام وذلك بتوسيع دعمها وتكثيفه.

وإننا نعرب عن تقديرنا للسفير كيلين والسفير ديالو لما بذلاه من جهود وما قدماه من اسهام.

يؤثر التصحر، وهو ظاهرة لها أبعادها العالمية، على حياة ورفاه ٢,٧ بليون نسمة. ويجب على كل من يحرص منا على البيئة أن يضاعف من جهوده للقضاء على التصحر. وليس ثمة بلد معفي من بذل هذا الجهد، ويجب على كل بلد، كبيرا أو صغيرا، غنيا أو فقيرا، أن يساهم في مواجهة التحدي بقدر ما تسمح به قدراته.

واسرائيل ملتزمة بشكل راسخ بمكافحة التصحر. وبوسعنا أن نتجنب أخطاء بعضنا البعض وأن نحاكي نجاحات بعضنا البعض. وليس ثمة ما هو ملح بأكثر من برنامج للاعلام البيئي وتجميع المعلومات البيئية ونشرها ورصدها تحت اشراف دولي. فيوجد لكل مشكلة تقريبا حل تكنولوجي أو علمي شريطة أن تتوفر رغبة في حلها وفي توفير القدرات المالية لذلك. والحلول لا تكون وجيهة إلا عندما توضع وتنفذ على نطاق عالمي.

إن اسرائيل حساسة بوجه خاص لهشاشة البيئة والتنمية لأن مولد بلدنا من جديد عبارة عن دراما ايكولوجية مستمرة من إعادة تأهيل أرض جميلة ولكن مجروحة، ومتأكلة، ومتعرية، ومن تجديد وديان خصبة تردت إلى مستنقعات تشغى ببعوض الملاريا، وقلب اتجاه الجشع والاهمال الذي خلق الصحراء.

إن سعي الإنسان إلى استيطان الصحراء ومحاولاته لانتزاع وسيلة عيش من الأرض الجرداء، قديم قدم الإنسان نفسه. وقد عبر النبي أشعيا عن هذا السعي عندما قال:

السفير بوكيلين وعلى أمانة اللجنة للجهود التي بذلت والمساهمات النفيسة في العملية التفاوضية.

وسيتوقف الحكم على الاتفاقية في نهاية الأمر، مثلما هو الحال بالنسبة لعملية ريو ذاتها، على تنفيذها. ويجب أن يتواصل القيام بهذا المسعى على الصعد الدولية والاقليمية والوطنية والمحلية. ويتطلب ذلك انخراط جميع شرائح المجتمع فيها.

وستشارك البلدان النوردية بنشاط في الجهود المبذولة لتنفيذها. ويشمل ذلك استعراض التعاون الانمائي في مجالات مثل تخفيف حدة الفقر وتدهور الأراضي والمياه العذبة في ضوء أحكام الاتفاقية. وسيتيسر بذلك القيام أيضا بوضع برامج وثيقة الصلة في مجال إدارة الأرض وكذلك في مجال بناء المؤسسات والقدرات.

لقد وقع على الاتفاقية حتى الآن ما يقرب من ٩٠ طرفا؛ وهي مفتوحة الآن للتوقيع في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وتود البلدان النوردية أن تردد ثانية ما قاله الأمين العام في هذا الصدد؛ فنحن نحث البلدان التي لم توقع وتصدق على الاتفاقية بعد أن تفعل ذلك حتى تكفل دخولها إلى حيز النفاذ بأسرع ما يمكن. وفي نفس الحين، يجب أن تتوصل الجمعية العامة إلى تقرير الترتيبات المرضية بشأن الفترة المؤقتة وفقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه في باريس في حزيران/يونيه وفي ضوء تقرير الأمين العام تحت هذا البند من جدول الأعمال (A/49/477).

إن الاحتفال الذي أقيم في باريس قبل أسبوع يرمز إلى نهاية جهد تفاوضي طويل. وينبغي أن يدل أيضا على بدء مسعى حاسم وهادف لتحويل فقرات الاتفاقية إلى عمل ملموس. ويجب أن نستخدم الدورة التالية للجنة التفاوض في كانون الثاني/يناير ودورة لجنة التنمية المستدامة في نيسان/ابريل لاعطاء زخم لهذه الجهود.

السيد الياشيف (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن النجاح في إبرام واعتماد اتفاقية مكافحة التصحر التي وقعها في باريس مؤخرا عدد كبير من الدول، من بينها اسرائيل، يعد حقيقة تسليما من قبل المجتمع الدولي بأن البشر في المناطق المتضررة أو المهددة بالخطر في مقدمة الاهتمامات الخاصة بمكافحة التصحر وتخفيف الآثار المعاكسة للجفاف.

وخاصة في إطار برامج عمل الاتفاقية الخاص بمنطقتنا من آسيا.

إن العامل الإنساني له أهمية كبرى في مكافحة التصحر، أي في تحقيق المشاركة الفعالة للسكان وتنفيذ السياسات الوطنية. لذلك، لابد من إيلاء المزيد من الاهتمام للموارد البشرية، والتنمية المستدامة، ونقل التدريب والتكنولوجيا. وقد ركزنا تركيزاً كبيراً على تنمية الموارد البشرية، التي أصبحت العنصر الأساسي للتوسع التكنولوجي في بلدنا وسمة مميزة لها في تعاونها الاقتصادي والتقني الواسع النطاق مع البلدان الأخرى.

إن أهمية آليات التمويل الكافية ليست بحاجة إلى مزيد من التأكيد. وفي هذا المضمار، ينبغي أن نواصل إعادة تغذية مرفق البيئة العالمي وتعزيز قدرته على تمويل البرامج البيئية للبلدان المعنية. كما يجب تقديم دعمنا للمنظمات البيئية غير الحكومية لمواصلة أنشطتها كعوامل حافزة للتحسين البيئي. وفي إطار أنشطة لجنة التنمية المستدامة، وكجزء من تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ودعماً لتنفيذ الجهود المتضافرة لمكافحة التصحر، فإننا نعتزم أن نعقد في إسرائيل في عام ١٩٩٥ ندوة دولية عن إدارة المياه وذلك برعاية مشتركة من جانب إسرائيل واليابان. وعلاوة على ذلك، ستعقد في إسرائيل بجامعة بن غوريون بالنقب حلقة دراسية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ عن محاصيل الأراضي القاحلة.

ولئن كان من الضروري إبراز الوعي العام والسياسات العامة على الصعيد العالمي، فلا بد أيضاً من إيلاء اهتمام خاص للتعاون الإقليمي في حل المشاكل التي هي محل اهتمام مشترك. فالشرق الأوسط يمتلك أراض صحراوية شاسعة، لكن موارده المائية شحيحة. ويمكن تحويل الصحراء إلى أراض خضراء خصبة. فالخبرة والتكنولوجيا متوفران. إذ يمكن إعادة استخدام المياه كما يمكن الحصول على مياه عذبة من البحار.

إن المعلم التاريخي الذي مرت به العلاقة بين إسرائيل والفلسطينيين، ومعاهدة السلم بين إسرائيل والأردن التي تم التوقيع عليها بالأحرف الأولى يوم الاثنين الماضي وسيتم التوقيع النهائي عليها في الأسبوع القادم، والمفاوضات المتعددة الأطراف الجارية حالياً، والمؤتمر الذي لم يسبق له مثيل الذي سيعقد في

"ستفرح البرية والقفر وتبتهج البادية وتزهو كالورد". (أشعيا، ١/٢٥)

وتكمن الهبة الرئيسية التي تمنحها تجربة إسرائيل للأمل في التحسين البيئي في مغامرة النقب. فلما كنا نؤمن بأن الصحراء من خلق الإنسان وليست قانوناً لا يرد من قوانين الطبيعة أو التاريخ، فقد شرعنا في حملة ضد الجفاف وحققنا نتائج نتقاسمها مع دول العالم الأخرى.

وبحوثنا متكيفة مع احتياجات منطقتنا على وجه الخصوص، ومتصلة بالتطورات الواسعة المدى في إسرائيل في مجال استخدام موارد المياه وفي عمليات إزالة ملوحة مياه البحر والمياه القليلة الملوحة الموجودة في الصحراء. وكل هذا البحث والتطوير، والذي يتضمن أعلى درجة من التحكم في المياه في العالم، موجه نحو تحويل الصحارى القاحلة إلى تربة خضراء ومثمرة ومنتجة للغذاء.

ويشغل المعهد الوطني لبحوث الصحراء في جامعة بن غوريون في إسرائيل بأعمال بحث وتطوير في مناطق قاحلة، وعلى وجه الخصوص، في تحويل الصحراء إلى بيئة منتجة. ويتجاوز نطاق أنشطة المعهد حدود إسرائيل، إذ أن معظم هذه البحوث له أهميته على الصعيد العالمي.

وفي الحقيقة، استهلّت إسرائيل بالفعل أنشطة بموجب الاتفاقية، وذلك بإنشاء خطة رئيسية بشأن مركز دولي لمكافحة التصحر يقام في سيدي بوغير في صحراء النقب. وسيكون هذا المركز في الواقع توسيعاً وترقيعاً لمعهد بلوشتين لبحوث الصحراء، الذي سيتعهد، بالإضافة إلى مسؤولياته الوطنية، القيام بدور إقليمي ودولي في دراسة بحوث الصحراء ومكافحة التصحر والتدريب عليها.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة أريستابيكوفا (كازاخستان).

تود إسرائيل أن تتقاسم خبرتها ومعرفتها الثرية في مكافحة التصحر مع البلدان المجاورة، وكذلك مع البلدان الأخرى في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ونحن ندعو كل البلدان إلى الانضمام إلينا في أبحاث الصحراء ومشاطرتنا خبرتنا في إيجاد حلول للتصحر،

إن إبرام الاتفاقية واعتمادها وفتحها للتوقيع سيسمح لنا بالانتقال إلى مراحل أكثر تعقيدا وبطأ أي التصديق على الاتفاقية توطئة لدخولها حيز النفاذ ثم التنفيذ الفعال لأحكامها. وهذه المسائل، التي يمكن أن تكون عقبات تعترض طريق تقدمنا صوب تحقيق الهدف النهائي لم تغب عن بال المفاوضين.

وفي هذا السياق، اعتمدت لجنة التفاوض الحكومية الدولية في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤، قرارا بشأن اتخاذ تدابير ملحة بالنسبة لأفريقيا، يطالب البلدان الأفريقية المتضررة باتخاذ إجراء عاجل، يتضمن إعداد برامج عمل إقليمية ودون إقليمية. كما يشجع البلدان المتقدمة النمو والمجتمع الدولي والمؤسسات الإقليمية على توفير الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم الأخرى للمبادرات الأفريقية، ويوصي القرار البلدان الأفريقية والبلدان المانحة بتعزيز شراكتها، ومن الأهمية التأكيد على أن القرار الخاص باتخاذ تدابير عاجلة بالنسبة لأفريقيا يغطي الفترة من توقيع الاتفاقية حتى دخولها حيز النفاذ بعد ٩٠ يوما من تسلم الأمين العام للسك الخمسين من صكوك التصديق عليها.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أشكر كل البلدان والمؤسسات التي تعهدت بتقديم الاسهامات، خلال البيانات التي أدلت بها في حفل التوقيع على الاتفاقية في باريس يومي ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وهذه الاسهامات سيكون لها أثر هام على التنفيذ المؤقت للاتفاقية، وستساعدنا على النجاح في تحقيق الأهداف التي يجب الوفاء بها قبل الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف. وإذني مقتنع بأن الدول والمنظمات التي لم تعلن بعد عن نواياها ستقوم بذلك في المستقبل القريب، وبذلك تبرهن على التزامها الراسخ بتنفيذ القرار والاتفاقية.

إن هذا الصك القانوني الدولي الجديد هو نتيجة ملموسة لمقررات وتوصيات مؤتمر قمة ريو الذي عقد في حزيران/يونيه ١٩٩٢، وهو يختلف اختلافا كبيرا عن الصكوك السابقة. فللمرة الأولى توجد اتفاقية دولية تدمج الأفكار الخاصة بالبيئة والتنمية سويا، وترسي المبادئ التي سيقوم عليها التعاون الدولي في مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف. فهي تقدم لنا خطوطا توجيهية واضحة دقيقة بشأن التدابير التي يتعين علينا اتخاذها لمكافحة هاتين الآفتين، وتنسيق برامج العمل الإقليمية و/أو دون الإقليمية، وكذلك

الدار البيضاء في وقت لاحق من هذا الشهر، كل هذه أشياء تفتح آفاقا واسعة جديدة للتعاون الاقليمي، وللمشاركة الاقليمية في استنباط السبل والوسائل لمكافحة التصحر ولدفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية قدما. ويمكننا أن نعمل سويا لتطوير المشروعات الاقليمية للتنمية الزراعية في المناطق القاحلة، وتحسين موارد الطاقة البديلة وتكنولوجيا تحلية مياه البحر. كما يمكننا أن نتعاون لاقامة شبكة إقليمية لمراكز البحث والرصد لمكافحة التصحر، مما يعزز من رفاهية جميع سكان منطقتنا.

ويحدونا الأمل في أن يعم السلم، في نهاية المطاف، جميع البلدان المجاورة حتى يمكننا تحقيق تسوية شاملة في منطقتنا وتكريس جهودنا ومواردنا للتنمية الاقتصادية المستدامة.

السيد مونغي (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، عندما اعتمدت الجمعية العامة دون تصويت القرار ١٨٨/٤٧ الخاص بإنشاء لجنة تفاوض حكومية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في افريقيا، كانت هناك وفود عديدة متشككة في فرص نجاح هذه اللجنة.

ومن المسلم به، أن الجمعية إنما كانت بذلك تدفع المجتمع الدولي إلى طريق وعر، إذ لم يكن هناك سوى النذر اليسير من الدراسات أو الوثائق التحليلية المتعمقة التي تساعد اللجنة أو تسهل التفاوض، وقد كان هذا تحديا لكل الدول تعين عليها مواجهته بالجهود المشتركة. وبالرغم من الصعوبات والعوائق والضغوط وليالي السهر، استطاع المفاوضون أن يضطلعوا بمهمتهم بإصرار لا يلين. وبعد دورة تنظيمية، وخمس دورات تفاوضية انتقلت باللجنة من نيويورك إلى باريس مرورا بنيروبي وجنيف، أبرمت الاتفاقية في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

ويمكننا اليوم أن نقول بشعور بالارتياح إن المجتمع الدولي قد كسب المعركة. لكنه لم ينتصر بعد في حربه ضد مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف في البلدان المتضررة. فمازال الطريق أمامنا طويلا، بل طويلا جدا. وعلينا أن نشحذ أسلحتنا وألا نألو جهدا إذا ما كان لنا تحقيق هدفنا.

لعمل اللجنة. كما أن منظمة الوحدة الأفريقية - بتشجيع من أمينها العام وبدعم من أعضاء الأمانة المشتركة - ومن فريق الخبراء الأفارقة المخصص المعنى بالتصحر - اضطلعت بدور جليل القدر مكن أفريقيا من أن تحتفظ بزمام المبادرة، وتجري مفاوضات مثمرة مع مناطق أخرى من العالم.

وسوف أكون مقصرا في واجبي لو لم أعرب عن الشناء على دور المنظمات غير الحكومية، وعلى مشاركتها النشطة في وضع الاتفاقية. وفي الأسبوع الماضي، أكد الاحتفال المشهود بالتوقيع على الاتفاقية الذي نظّمته فرنسا، الدعم الذي حرصت فرنسا دائما، وهي البلد العظيم على تقديمه للوفود الأفريقية منذ أن طرحت هذه المبادرة على اللجنة التحضيرية لمؤتمر ريو، وهو دعم لم يكن لدى أحد أي مدعاة للشك في أمره. ونود أن نعرب هنا عن تقديرنا العميق لفرنسا.

لقد آن الأوان لأن نحول الأقوال إلى أفعال. فالاتفاقية إطار مثالي للعمل، وعلينا واجب والتزام بأن نعمل من أجل وضع نهاية لمعاناة الشعوب المتضررة في جميع أنحاء العالم، لا سيما في أفريقيا. وقد قال السفير أربا ديالو في كلمته التي ألقاها في حفل التوقيع على الاتفاقية:

"إن الإرادة السياسية التي سادت في المفاوضات الخاصة بالاتفاقية ينبغي أن تسود أيضا في شتى مراحل تنفيذها، وهذا أمر ضروري لنجاحها".

وأود أن أؤيد تلك الفكرة، وأن أدعو جميع الدول لأن تواصل الاسترشاد بروح ريو التي توجهنا على الطريق المؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

السيد رحمان (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وضع الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر كان ثمرة جهود مستمرة تولدت منذ قمة الأرض في ريو.

وأضم صوتي إلى أصوات من وجهوا تقديرا حارا إلى السفير بو جيلين لتخطيطه الناجح لمسار المفاوضات التي أجريت خلال خمسة اجتماعات تحضيرية عقدت في ثلاث قارات على مدى عامين، ولتنسيقه طائفة واسعة من المواقف.

أنشطة المجتمعات المحلية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

وأود أيضا أن أؤكد أن الاتفاقية تضم أربعة مرفقات للتنفيذ على الصعيد الإقليمي، الأمر الذي يسمح للأنشطة بأن تتكيف مع الظروف الخاصة بكل منطقة. والمرفق المتصل بأفريقيا هو المرفق الوحيد من بين النصوص الإقليمية الأربعة الذي ينص على التزامات محددة في التنفيذ يتعين بموجبها على البلدان المتقدمة النمو الأطراف في الاتفاقية أن تعطي الأولوية لأفريقيا، باعتبارها القارة الأكثر تضررا من التصحر والجفاف.

وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية، يشير المرفق الخاص بأفريقيا إلى ضرورة إعطاء أولوية للخبراء الأفارقة الذين تقل تكلفة خدماتهم كثيرا جدا عن تكلفة الخبراء الاستشاريين الأجانب. وبالإضافة إلى ذلك، تحظى فكرة الشراكة - شأنها شأن فكرة تنسيق التعاون العلمي والتكنولوجي - بمكان الصدارة في متن الاتفاقية، كما في المرفقات التي تشكل جزءا لا يتجزأ من الاتفاقية.

إننا ندين بكل ما استطعنا إنجازه، بما في ذلك إدخال عناصر جديدة في مواد الاتفاقية، لكل المشتركين في عملية التفاوض، الذين تحلوا بالتصميم والمثابرة والاحساس بالمسؤولية للتوصل إلى هذا النص التوفيق. ولا يفوتنا أن ننوه بشكل خاص بالدور البارز الذي اضطلع به السفير بو جيلين ممثل السويد ورئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية، الذي استخدم ذكاءه المتوقع وسعة صدره في اللحظات العصبية لإحياء الأمل لدى مشاركين مختلفين في المفاوضات. ومن دواعي الاعتزاز الشخصي لي أنني عملت ومازلت أعمل في المكتب مع ذلك الرجل الموهوب والمحنك وأود أن أضيف إلى هذه الأشادة الودية تقديري لزملائي أعضاء المكتب الذين عملوا معي، وكذلك أعضاء مكاتب الأفرقة العاملة، والمتكلمين بأسماء المجموعات الإقليمية والمجموعات المهمة بالموضوع، وكذلك كل الذين استطاعوا بحسن تقديرهم وتجردهم، أن يثبتوا اللبنة التي أقيم بها الصرح الذي تمثله هذه الاتفاقية. ومن الطبيعي أن أعرب عن ما أحسه من مشاعر الأخوة للسفير أربا ديالو الأمين التنفيذي للجنة، الذي بفضل اقتناعه وثباته والتزامه الشخصي، إلى جانب الدعم الذي قدمه له فريق من الرجال والنساء أظهر مهارة عالية وتفانيا مخلصا، أمكن تهيئة ظروف مثالية

قلقا متعاضما من الجفاف المطول، ونقص مياه الأمطار، والانخفاض الشديد في إمدادات المياه الجوفية وما يترتب على ذلك من تغير في خواص التربة، وتدهور حالة التربة في السنوات الأخيرة، خاصة في موسم الجفاف - إذ أن هذه كلها عوامل ستكون لها آثار ضارة تراكمية مستمرة على اقتصادنا ومستويات معيشتنا. وهناك مؤشرات ملموسة بالفعل على تحول بعض الأراضي في المنطقة الشمالية الغربية في البلاد إلى أراضي شبه قاحلة. ومما يزيد من تفاقم الحالة نقصان تدفق المياه في بعض أنظمة الأنهار الكبرى، خصوصا خلال موسم الجفاف. وإدارة موارد المياه في منطقة الهملايا الشرقية تعجز عجزا بالغا عن تلبية الاحتياجات الإيكولوجية للمنطقة.

إن الاتفاقية تنطوي على أحكام شتى توفر أساسا مفيدا لمكافحة الجفاف والتصحر بشكل فعال. ومن الأمور الحيوية التسليم بضرورة إدماج الاستراتيجيات الرامية إلى استئصال شأفة الفقر، في الجهود الرامية إلى مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف. إننا نتوقع بإخلاص من البلدان المتقدمة النمو الأطراف في الاتفاقية أن تقوم، بموجب الالتزامات الواردة في الاتفاقية، بتقديم دعم فعال للجهود التي تبذلها للتصدي لهذه المشكلة البلدان النامية المتضررة، خصوصا الأفريقية منها وأقل البلدان نموا.

وتعلق بنغلاديش أهمية خاصة على تنفيذ تدابير وقائية للأراضي التي لم تتدهور بعد أو التي لم تتدهور إلا بدرجة طفيفة، وينبغي على المجتمع الدولي أن يستكمل هذه التدابير. ونحن نرى أن هذه التدابير يمكن أن تتضمن، في جملة أمور، إنشاء نظم تحذير مبكر، وتعزيز الاستعداد للجفاف ومعالجته وتعزيز نظم الأمن الغذائي، ويعد تعاون المجتمع الدولي، وخاصة في إطار برامج العمل في المناطق دون الإقليمية، أمرا حاسما في هذا الصدد. وينبغي أن يتضمن هذا التعاون، في جملة أمور، برامج مشتركة للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية العابرة للحدود. ونحن نقدر أيضا روح المشاركة التي سادت طوال عملية التفاوض والنهج الذي يقوم على العمل من القاعدة الشعبية إلى القمة والذي يؤمن بالمشاركة المحلية. كما أن دور المنظمات غير الحكومية يمكن أن يكون عنصرا حاسما في تنفيذ الاتفاقية ومتابعتها على نحو فعال.

وقد حدد البيانان الاستهلاليان المدلى بهما من السيد عصمت كتاني نيابة عن الأمين العام ومن السفير بوجيلين، على نحو بليغ، الموقع الذي نحن نقف اليوم، والاتجاهات المنشودة للمتابعة العاجلة لتنفيذ الاتفاقية، سواء من حيث توجيهها القصير الأجل أو الطويل الأجل.

لقد سلطت قمة الأرض في ريو الضوء على الصلة البالغة الأهمية بين البيئة والتنمية، وروجت لمفهوم التنمية المستدامة، الذي أصبح اليوم مقبولا ومسلما به على نطاق واسع. إلا أنه لدى اعتماد اتفاقية التغير المناخي والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، كان هناك إدراك بأن ثمة قضية محددة قد تركت معلقة، ألا وهي تدهور مساحات شاسعة من سطح الكرة الأرضية بسبب الجفاف والتصحر. لذلك، فإنه مما يبعث على الارتياح البالغ لنا أن هذا الفراغ قد تم ملؤه الآن.

ولا يمكن لأحد أن يشك في أهمية حقيقة أن ٢٥ في المائة من سطح الكرة الأرضية يعاني من انتشار الأراضي الجافة والتصحر الزاحف وذلك يؤثر على حياة ورفاه ٩٠٠ مليون شخص. وقد كان أثر هذه الظاهرة بالغ الشدة في إفريقيا. وتؤيد بنغلاديش تمام التأييد ضرورة إعطاء أولوية خاصة للبلدان الأفريقية المتضررة عند اتخاذ خطوات علاجية لهذه المشكلة.

غير أننا نرى أنه من المهم تكريس الاهتمام أيضا لمناطق شاسعة يحتمل أن تضعفها أو تهددها عملية التصحر. وكما نعرف جميعا، فإن عملية التصحر تنجم عن تفاعل معقد بين عوامل طبيعية وسياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية. وبالتالي فإن من الضرورة الحيوية أن نستبقها ونعتمد نهجا استشرافيا لمواجهتها. وينبغي أن تشكل مجموعة من الإجراءات الوقائية لب أي استراتيجية فعالة، فالوقاية والتقليل من تدهور الأراضي إجراء أقل كلفة من إصلاح الأراضي التي تصحرت بالفعل. وتمثل مكافحة الجفاف عنصرا آخر مكملا للاستراتيجية الشاملة نظرا لأن الجفاف المطول يمكن أن يسبب تدهورا خطيرا للأراضي ويؤدي إلى التصحر.

ويسعدني أن أعلن أن بنغلاديش وقعت على الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في باريس في الأسبوع الماضي. وكما هو معروف تماما، فإن بنغلاديش هي واحدة من أكثر البلدان كثافة في السكان في العالم. وفي ضوء المعدل المنخفض لنصيب الفرد من الأراضي، والحاجة العاجلة إلى زيادة إنتاج الأغذية، فإن هناك

لقد اتخذت مشكلة التصحر أبعاداً عالمية لما يمكن أن يترتب عليها من التشعبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ونحن نعتقد بأن هناك التزاماً أدبياً من جانب مجتمع الأمم بمساعدة ملايين البشر الذين تتأثر حياتهم بهذه المشكلة على نحو مباشر. وبينما نتنقل صوب مكافحة التصحر، ينبغي على المجتمع الدولي أن يؤكد بنفس القدر على وقف تدهور حالة الأراضي وبخاصة في البلدان كثيفة السكان. وينبغي أن تولى الآليات والترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف الاعتبار الكامل للأوضاع واحتياجاتها الخاصة لأقل البلدان نمواً وهي تحاول جاهدة التغلب على خطر التصحر، ووقف نذر تدهور الأراضي. إن الحاجة الملحة إلى القيام بعمل علاجي ما حاجة لا يمكن أن نضيق حقها من الإبراز مهما قلنا.

السيد الزوي (الجمهورية العربية الليبية): اسمحوا لي بداية أن أتوجه بالشكر باسم وفد بلادي إلى كل الذين ساهموا، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، في إعداد الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في إفريقيا، والتي تم التوقيع عليها بباريس خلال الأسبوع الماضي، وهي الآلية الدولية الأولى لمكافحة هذه الظاهرة ونحن نعلق عليها آمالاً كبيرة من أجل حماية هذا الكوكب وتأمين مستقبل التنمية فوقه للأجيال الحاضرة والمستقبلية.

وحقيقة أن التصحر والجفاف من أهم المشاكل التي تهدد التوازن البيئي، وما يتبع ذلك من تهديد للحياة البشرية في العديد من مناطق العالم. والقارة الأفريقية هي أكثر المناطق تضرراً من جراء الجفاف والتصحر. ومن دواعي السرور أن هذه الظاهرة أصبحت شاغلاً دولياً، وقد تجلّى الاعتراف بخطورتها وضرورة مقاومتها، وتم إعداد اتفاقية مكافحة التصحر من منطلق متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ونأمل أن تحظى الاتفاقية بالدعم السياسي والمالي لتحقيق الأهداف التي فشلت الجهود التي سبق بذلها في تحقيقها بسبب الوسائل المحدودة.

إن بلادي أولت أهمية قصوى لمسائل البيئة والتنمية حيث تتعرض لزحف الرمال من الجنوب، وتلوث البحر في الشمال، وندرة الموارد المائية، وتذبذب سقوط الأمطار. وفترات الجفاف التي تمتد أحياناً ما بين ثلاث إلى خمس سنوات. ومما يزيد من

ونحن نرحب باعتماد المرفقات الإقليمية الثلاثة في نفس الوقت، وهي مرفقات تشكل جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية. فهي توفر مبادئ توجيهية ملموسة لاتباع نهج محكم يراعي الخصائص الإقليمية المتميزة. وقد تم في المرفق التنفيذي الإقليمي لآسيا التعرف على نحو مناسب على التنوع العريض الواسع حيث يتراوح الوضع بين مناطق تأثرت بالفعل ومناطق يمكن أن تتعرض للتصحر والجفاف والأحكام الخاصة ببرامج العمل المشترك في المناطق دون الإقليمية فيها توسيع لنطاق التنسيق والتعاون المجدي في مجالات عديدة.

ومن المهم بصفة خاصة، ألا يتخذ عدم توافر البيانات الدقيقة إلا جزئياً أو عدم توافرها بتاتا ذريعة لعدم اتخاذ إجراءات من جانب صانعي القرار، ومن جانب المجتمع الدولي ككل. فالتأخير سوف يكون مكلفاً تماماً حيث أن بعض أشكال الضرر البيئي ربما يتعذر تماماً عكس اتجاهها. ونحن نأمل في أن تؤدي أخطار الكارثة الوشيكة الحدوث دوراً ملموساً في تحقيق تعاون أوثق في مجالات البحوث، وتبادل المعلومات، ونقل التكنولوجيا والدراية الفنية. ونتطلع أيضاً إلى اقتسام منصف للموارد فيما بين البلدان الغنية والفقيرة، بغية إنقاذ كوكبنا، وضمان حياة أفضل للأجيال المقبلة.

ينقلنا هذا إلى القضية الحاسمة الخاصة بوسائل تنفيذ مختلف التدابير المتوخاة في الاتفاقية. فقد قدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن الأمر سوف يحتاج إلى ما يتراوح بين ١٠ و ٢٢.٤ بليون دولار سنوياً لمدة ٢٠ عاماً للحيلولة دون حدوث مزيد من التردّي للأراضي والاضطلال بمشروعات عديدة لصون الأراضي. وفي هذا السياق تكتسي مسألة تدبير موارد جديدة وإضافية أهمية بالغة. وتؤيد بنغلاديش تأييداً كاملاً فكرة إنشاء آلية عالمية، وهي تأمل في أن تنجح الآلية العالمية المتوخاة في الاتفاقية في الترويج للإجراءات المؤدية إلى تعبئة وتوجيه مواد مالية كبيرة بما في ذلك نقل التكنولوجيا، كهبة أو بشروط تساهلية للبلدان المتضررة والمهددة. إن مرفق البيئة العالمية، بموارده المحدودة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ واتفاقيتي تغيير المناخ والتنوع البيولوجي، قد أصبح محملاً الآن بما يجاوز طاقته، والحكومات تستحث على تعبئة موارد مالية كافية تقوم في الوقت المناسب ويمكن التنبؤ بها، بما في ذلك تمويل جديد إضافي من مرفق البيئة العالمية.

عوامل التصحر ويدعم الجهود الليبية لحماية البيئة. وهذا ما أشاد به وعن حق صاحب السعادة مختير محمد، رئيس وزراء ماليزيا، في بيانه أمام الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين، حيث قال:

"إن ليبيا تستحق التهنئة على استخدام المياه الجوفية في ري صحرائها". (A/46/PV.7، ص ٩١)

لقد بذلت بلادي أقصى جهدها خلال الـ ٢٥ سنة الماضية لمكافحة عوامل طبيعية قاسية، من جفاف وندرة أمطار ومحدودية المصادر المائية، حيث بلغ الإنفاق على قطاع الزراعة أكثر من ١٥ مليار دولار، علاوة على تكاليف النهر الصناعي العظيم الذي سيكلف بنهاية جميع مراحل أكثر من ٣٠ مليار دولار. وقد أنجزت المرحلة الأولى، وجاري تنفيذ المرحلة الثانية.

ولكن هذه الجهود كلها يعيقها عاملين: أولهما، الألغام التي زرعت على الأراضي الليبية أثناء الحرب العالمية الثانية، والتي تقف حائلا أمام استصلاح مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة والرعي على طول الشريط الساحلي. وقد دعت بلادي، خلال دورة الجمعية العامة، الدول المعنية للتعاون معنا في إزالة تلك الألغام والتعويض عما لحق بشعبنا من الأضرار.

ثانيهما، الحصار الظالم المفروض على بلادي بمقتضى قرارات مجلس الأمن، والذي أدى الى شل حركة ونشاط البرامج البحثية، بما فيها مكافحة التصحر والظواهر البيئية الأخرى، وتوقفها في بعض الأحيان.

إذا ما توفرت الإرادة السياسية والنية الصادقة لتوفير الدعم المالي والتقني لتنفيذ الاتفاقية، سوف نصل الى نتائج هامة في مكافحة التصحر والجفاف، وإلا سيكون مصيرها مثل صكوك أخرى كثيرة أبرمت ولم تحقق النتائج المرجوة منها. ونحن نعول كثيرا على التعاون وتبادل الخبرات على المستوى الدولي والاقليمي والجهوي.

السيد لادسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
تود فرنسا أن تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل ألمانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأن تشارك في إشادته بالسفير جيلين وأمانة لجنة التفاوض الحكومية الدولية على ما بذلاه من جهود حثيثة لصياغة الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في الإطار الزمني المحدد.

حدة هذه الظواهر ندرة المياه الجوفية التي لا تكفي المساحات المروية.

وشعورا بأهمية وخطورة هذه الظواهر على المصادر الطبيعية التي يعول عليها في توفير الغذاء ولحمايتها، قامت بلادي، بالتعاون مع أقطار اتحاد المغرب العربي، بوضع استراتيجية مغاربية لمحاربة التصحر وإقامة مشروع السد الأخضر المغربي، وإقامة شبكة افريقية للمراقبة وتبادل المعلومات في مجال التصحر والانجراف.

وعلى المستوى الوطني، اتخذت بلادي إجراءات أهمها: أولا، إقامة الهياكل الادارية التي أوكلت اليها مهام تنفيذ سياسة مكافحة التصحر والمحافظة على الموارد، وتنميتها من تربة ومياه والتوسع في برامج التحريش وتحسين المراعي وتطويرها. ثانيا، إصدار التشريعات التي من شأنها حماية الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية، ومنها القانون الخاص باستخدام الأراضي، وقانون المياه، وقانون الغابات، وقانون حماية الأراضي الزراعية، والعديد من القرارات التي تستهدف حماية وتطوير المصادر الطبيعية وحسن استخدامها.

كما تم إجراء الدراسات والأبحاث الخاصة بحصر وتقييم المصادر الطبيعية، وتصنيف التربة، وتحديد أوجه استخدامها تحت الأنظمة المختلفة وتحديد الأحواض المائية القابلة للاستثمار. وبناء على تلك الدراسات، أقيم العديد من السدود لحجز مياه الأمطار والاستفادة منها في تغذية الخزانات الجوفية للتوسع في الرقعة الزراعية وإقامة السدود على مجال الوديان لمنع انجراف التربة.

كما تمت زراعة ملايين من شتلات الغابات في مناطق كانت مهددة بالتصحر، ومصدات رياح لحماية المشاريع الزراعية. وتم تثبيت عشرات الآلاف من الهكتارات الرملية المتحركة، باستخدام المشتقات النفطية وتشجير المناطق القابلة للتشجير.

وقد اثبتت الدراسات جدوى نقل المياه من مناطق الصحراء الى المناطق الساحلية في الشمال ذات المناخ المعتدل نسبيا والتي بها كثافة سكانية وأراضي صالحة للزراعة، مما انبثق عنه مشروع النهر الصناعي العظيم الذي يهدف الى نقل حوالي ٦ ملايين متر مكعب من المياه يوميا لري مساحات إضافية من الأراضي الزراعية، الأمر الذي يؤمن الحماية لهذه المساحات من

إن فرنسا تكرر حاليا مبلغ بليون فرنك سنويا لاجراءات مكافحة التصحر هذه. ويضاف الى ذلك إسهامنا في صندوق البيئة العالمية، الذي باستطاعته تقديم المساعدة في تمويل الجهود الرامية الى مكافحة التصحر لما لذلك من تأثير على البيئة العالمية.

وتأمل فرنسا أن يكون هذا العمل مستندا الى التضامن الاقليمي، خاصة من خلال اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل. وستسهم بلادي في الصناديق التي تخصص لمساعدة البلدان التسعة في تلك المنطقة، وستقوم بتعبئة موارد إضافية لتمكين تلك اللجنة من مساعدة دول منطقة الساحل في وضع خططها الوطنية.

وبالإضافة الى ذلك، فإن بلادي، التي اكتسبت أفرقة البحث لديها خبرة ومعرفة في مسائل التصحر، ستشترك، بالطبع، في أعمال مرصد الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل. وقد أبدى رئيس جمهورية فرنسا بنفسه الترحيب بإنشاء هذا المرصد في عام ١٩٨٩.

وأخيرا، سيكون سائل الرصد التالي، الذي سيطلق في عام ١٩٩٧، وهو من طراز "سبوت" مزودا بجهاز جديد ييسر متابعة ظاهرتي التصحر وتجدد النمو النباتي على مستوى القارة بأكملها.

ويتعين علينا أن نعمل بسرعة. وبلادي، كما قلت، عازمة على بذل غاية وسعها لضمان نجاح هذه الاتفاقية. وإنني واثق من أننا سنعمل في هذا الكفاح بروح المشاركة.

السيد كوشرو (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن امتناني لرئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، ولمديرتها التنفيذي وأمانتها العامة على جهودهم الدؤوبة خلال التفاوض على اتفاقية مكافحة التصحر.

إن إبرام هذه الاتفاقية يعد تطورا من التطورات الإيجابية، التي استطاع المجتمع الدولي التوصل إليها على طريق التنمية المستدامة، منذ مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية. إن جمهورية إيران الاسلامية، التي وقعت على الاتفاقية، ترحب ترحيبا حارا بإبرام هذه الاتفاقية، وتدعو الى المصادقة عليها بسرعة من

لقد أرادت فرنسا، كما تدرك الجمعية، التعبير عن اهتمامها الشديد بهذه الاتفاقية باقتراحها عقد الدورة التفاوضية الأخيرة، وحفل التوقيع عليها، في عاصمتها. لقد جمع هذا الحفل الذي عقد في مقر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في يومي ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، ممثلين عن ١١٤ دولة و ٢٤ وكالة من وكالات الأمم المتحدة. وفي تلك المناسبة وقعت على الاتفاقية الجديدة ٨٥ دولة، ومنظمة إقليمية واحدة للتعاون الاقتصادي. وقد تجاوز هذا النجاح توقعات منظمي الحفل ويرجى منه أن ييسر التصديق على هذا الصك الجديد وتنفيذه.

وباتفاقية باريس أصبح لدينا الآن صك عملي يعبر عن تصميمنا الحقيقي على تكييف أنفسنا مع الخصائص المميزة والسماوات الخاصة لكل حالة إقليمية.

وهذه الاتفاقية اتفافية تضامن. فهي تحدد الإطار لمشاركة حقيقية تقضي أولا بأن تقوم البلدان التي تعاني من التصحر بتحديث خطط عملها الوطنية، وأن تعبئ، على المستوى الوطني، جهود جميع المعنيين بتنفيذ المبادئ التوجيهية العامة للاتفاقية.

ثم إن البلدان المانحة ستتاح لها الفرصة لتحسين تنسيق جهودها والعمل كشركاء حقيقيين مع البلدان المتضررة.

إننا نرحب بحقيقة أن هذا النص يقضي باتخاذ تدابير عاجلة لافريقيا لأن هذه القارة، على الرغم من أنها ليست القارة الوحيدة المتضررة، تعاني أشد المعاناة من التصحر.

وستجعل فرنسا تنفيذ الاتفاقية من أهم أولويات تعاونها خاصة مع بلدان الساحل.

وستعير فرنسا اهتماما للمبادرات المحلية وستدعم تنفيذ خطط العمل الوطنية. كما أنها ستدعم مشاريع تعبئة السكان لادارة مواردهم الطبيعية، وخاصة الموارد المائية، وفرنسا ملتزمة بتخفيف آثار التصحر على مجموعات البدو المتضررين بشكل خاص.

وأخيرا، ستنفذ فرنسا في عام ١٩٩٥ برنامجا جديدا يتصل بموارد الطاقة المتجددة في افريقيا. وسيكون الهدف من هذا البرنامج تخفيض آثار الاستهلاك المحلي للطاقة على موارد الغابات.

مستدامة، واستخدام الغابات والنباتات من أجل الوقود، واستغلال الموارد المائية بصورة غير منسقة - تسهم كلها في تدهور الأراضي والتصحر.

ولمعالجة هذا الاتجاه الخطير، خصصت الحكومة أموالاً طائلة لأنشطة الحد من التصحر. وفي الوقت ذاته، يجري اتخاذ تدابير محددة لزيادة الوعي الجماهيري، وتقليل الهجرة إلى المدن من خلال التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للمناطق الريفية، وحماية البيئة واستعادة الظروف الأيكولوجية السليمة إلى الأراضي المتدهورة، وتثبيت الكثبان الرملية، وتشجيع المشاركة الشعبية. ومؤخراً، أنشئت لجنة وطنية لتنسيق جميع الأنشطة الرامية إلى مكافحة التصحر. وتشارك هذه اللجنة حالياً في وضع برنامج عمل وطني للحد من التصحر.

وعلى ضوء الدور الأساسي للتعاون المتعدد الأطراف في هذه المعركة، تركز جمهورية إيران الإسلامية أيضاً على التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع البلدان المهتمة، والمنظمات الدولية والاقليمية المعنية. وفي أعقاب مفاوضات مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أنشئ مكتب برنامج الحد من التصحر لإعداد المشاريع الوطنية وتدريب الخبراء وإجراء البحوث والدراسات حول التصحر.

وختاماً، وبينما أُؤكد من جديد على التزام بلادي بالتعاون الدولي في مكافحة التصحر والجفاف، فإننا ندعو أعضاء المجتمع الدولي، وخاصة البلدان المتقدمة النمو، إلى الوفاء بالتعهدات التي قطعوها على أنفسهم في الاتفاقية.

السيد مايكوك (بربادوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أحاطب الجمعية، بالنيابة عن دول المجموعة الكاريبية الإثنى عشرة الأعضاء في الأمم المتحدة، وهي أنتيغوا وبربودا، وبليز، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وغرينادا، وغيانا، وبلادي بربادوس، بشأن البند ٨٩ (د) من جدول الأعمال المعنون "وضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في افريقيا".

جانِب جميع البلدان، بغية تعزيز الجهود الجماعية لمكافحة التصحر. وينبغي لنا ألا نضيع الوقت. وعلينا أن ننتهز الفترة الفاصلة قبل دخول الاتفاقية حيز النفاذ لوضع برامج العمل الوطنية والدولية، ولا سيما تعبئة الموارد المالية. وفي هذا الصدد، تكتسي دورة لجنة التفاوض الحكومية الدولية المقرر عقدها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ أهمية كبيرة.

إن التصحر والجفاف مشكلتان تتخذان بعدا عالميا، وتؤثران على جميع المناطق تقريبا، وتهددان أرواح وازدهار أكثر من ٩٠٠ مليون نسمة. وكما ذكر في جدول أعمال القرن ٢١، فإن التصحر والجفاف يؤثران على سدس سكان العالم وربع مجموع الأراضي في العالم. وأية مشكلة بهذا الحجم لا يمكن معالجتها بانفراد. فمعالجتها لا يمكن أن تتم إلا على المستوى الوطني. وثمة حاجة إلى تعاون دولي متضافر لمكافحة التصحر من جميع جوانبه.

إن تطبيق الاتفاقية يتوقف إلى حد كبير على توفير موارد جديدة وإضافية كبيرة. وقد قدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن المطلوب لتنفيذ برنامج عالمي فعال على مدى ٢٠ سنة مبلغ يتراوح من ١٠ بلايين إلى ٢٢,٤ بليون دولار سنويا. ويشمل هذا المبلغ تكاليف إصلاح الأراضي المتردية وتجنب خسارة المزيد من الأراضي الخصبة. وكما تقرر خلال المفاوضات، سيستخدم مرفق البيئة العالمية أيضا كمصدر تمويلي للاتفاقية. وفي الوقت الراهن، وبعد إعادة تغذية المرفق بالموارد، لم يتم التبرع إلا بمبلغ بليون دولار على مدى فترة ثلاث سنوات. وهذا المبلغ يقل كثيرا عن متطلبات جدول أعمال القرن ٢١ ذاته. وبالتالي، لن يتمكن المرفق من الوفاء بالمتطلبات المالية لبرنامج العمل التي توختها الاتفاقية إلا بتقديم تعهدات جديدة.

وأود أن أتحدث بإيجاز عن مشكلة التصحر في إيران، والأنشطة التي اضطلعت بها الحكومة حتى الآن. إن ٨٠ في المائة تقريبا من مجموع مساحة الأراضي في إيران تعاني من مناخ قاحل أو شبه قاحل مما يجعلها عرضة للتصحر. وتغطي الصحراء ٣٤ مليون هكتار من مجموع مساحة الأراضي الإيرانية، ويبلغ متوسط هطول الأمطار فيها ٥٠ مليمترا.

ولا تقتصر أسباب التصحر على الأسباب الطبيعية. فهناك عوامل أخرى - مثل النمو السكاني، والرعي المفرط واستخدام المراعي بصورة غير

إن التركيز الواضح في الاتفاقية، وفي مرفق التنفيذ الاقليمي لافريقيا، على الأبعاد الأساسية لمشكلة التصحر في افريقيا له، في رأينا، كل مبرر. ونحن نؤيد تماما مضمون قرار اللجنة بشأن الحاجة الى اتخاذ اجراء عاجل من أجل افريقيا. وفي الوقت ذاته، نشعر بالارتياح إزاء الاعتراف بالطابع العالمي للمشكلة من خلال وضع مرفقات للتنفيذ للمناطق المتأثرة الأخرى، تراعى فيها ظروفها الخاصة. إن التصحر والجفاف يمثلان شاعلا خطيرا للكثير من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ونحن نرحب بالأحكام المحددة في مرفق التنفيذ لمنطقتنا بمفهومها الأوسع.

إن التصحر ظاهرة عالمية لا يمكن لأي بلد أن يعتبر نفسه بمأمن منها. فهي تؤثر على ٢٥ في المائة من أراضي العالم و ٩٠٠ مليون نسمة من سكانه. ولئن كنا في الكاريبي لا نعاني من آثار التصحر في أشد صورته، فإننا أصبحنا في الآونة الأخيرة معرضين بازدياد لآثار الجفاف المستمر، الذي سبب هذا العام أضرارا كبيرة للقطاع الزراعي، وأثر تأثيرا سلبيا على إمدادات المياه في الكثير من بلداننا. ومن الجائز أن تغير المناخ وتقلبه، اللذين قد تكون لهما صلة سببية بالتصحر، كانا من العوامل المساعدة.

ولذلك فإن التجارب الوقائية والعلاجية للبلدان الأخرى في منطقتنا وما بعدها، خاصة في مجال إدارة الأراضي والمياه والمحاصيل، تحظى بأهمية كبيرة لدينا. ونرحب، في هذا الخصوص بالتشديد على تعزيز أداء الشبكة العالمية للمؤسسات والمرافق المعنية بجمع البيانات والمعلومات وتحليلها وتبادلها.

وتأمل الدول الأعضاء في المجموعة الكاريبية أن تجد الجدية التي أبدتها المجتمع الدولي في معالجة مهمة وضع الاتفاقية، ما يضاهاها في إظهار العزيمة كالسياسة الواضحة أثناء مرحلة التنفيذ. وذلك لأن اتفاقية التصحر، مثل جدول أعمال القرن ٢١ ذاته، وغيرها من الاتفاقيات والعمليات التي تولدت عنه، ستعتمد اعتمادا كبيرا في تنفيذها الناجح على تقديم المجتمع الدولي لموارد مالية كافية. واتاحتها الوصول الى تكنولوجيا ملائمة، وعلى اتخاذ التدابير الملائمة لبناء القدرات. ونتطلع، في هذا الصدد، الى قيام مؤتمر الدول الأطراف بتفصيل الطرائق المنظمة لعمل الآلية العالمية التي أنشأتها الاتفاقية.

إن الدول الأعضاء في المجموعة الكاريبية تؤيد بالكامل البيان الذي أدلى به رئيس مجموعة ال ٧٧ حول هذا الموضوع. ونود أن نشيد أيضا بالقيادة الفعالة للسفير بو جيلين، سفير السويد، رئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية، وأعضاء مكتبه، علاوة على الدعم الكفء الذي قدمه الأمين التنفيذي، السيد هما اربا ديالو، طوال عملية التفاوض.

إن هذه العملية، التي دشنتها قرار محدد اتخذ في ريو دي جانيرو بموجب ولاية واردة في قرار الجمعية العامة ٤٧/٨٨، قد بلغت أوجها باعتماد اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في افريقيا. وفي باريس، في عطلة نهاية الأسبوع الماضي، وقع ٨٧ بلدا على هذه الاتفاقية. ونظرا لما لها من أهمية حاسمة بالنسبة للبلدان المتأثرة، فإننا نؤيد الدعوة الى اتخاذ اجراء عاجل لضمان دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر.

ولئن كانت الاتفاقية المعتمدة لا تفي بجمع توقعاتنا، فإننا مع ذلك نعتقد أنها تمثل تقدما هاما في جهود المجتمع الدولي الرامية الى التصدي لمشكلة كبيرة تنطوي على آثار سيئة خطيرة على البيئة وعلى التنمية.

إن هذه الاتفاقية، في رأينا، وثيقة متوازنة تعترف بالأبعاد المعقدة لمشكلة التصحر، باعتبارها مشكلة لا تنطوي على عوامل فيزيائية وبيولوجية فحسب بل أيضا على عوامل ذات صبغة سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية، وتدعو الى استراتيجيات للرد المتكامل تستند الى تعاون مجتمعي ومشاركة على المستويات المحلية والوطنية والاقليمية والدولية.

وثمة اعتراف هام بآثار التصحر والجفاف على جهود التنمية المستدامة التي تبذلها البلدان النامية المتأثرة، وعلى ترابط هذه الآثار مع مشاكل الفقر والسكان والصحة والتغذية والأمن الغذائي والهجرة. وقد أولي اهتمام مماثل لأثر الأحوال الاقتصادية والتجارية الدولية على قدرة البلدان المتأثرة على مكافحة التصحر بصورة كافية. وإن النهج الثلاثي - والتركيز على وضع برامج عمل من خلال التشاور والمشاركة والتنسيق على أوسع نطاق، يشكلان سمتين هامتين للاتفاقية تستحقان منا الثناء.

فرضية الترابط بين المشاكل البيئية والانمائية. ويمثل التصحر عائقاً رئيسياً يحول دون الأمن الغذائي المستدام، ويهدد أرزاق ملايين عديدة من الناس في جميع أنحاء العالم. ومن هنا تبنيت الحاجة الملحة لمواجهة هذا التحدي بحزم بواسطة التعاون الدولي.

ويرى وفدي أن من المهم الإبقاء على قوة الدفع التي ولدها اعتماد الاتفاقية. وأود في هذا السياق الاشارة بالآراء والمقترحات المحددة الواردة في تقرير الأمين العام (A/49/477) فيما يتعلق بالترتيبات المقبلة للعمل خلال الفترة الفاصلة حتى انعقاد الاجتماع الأول لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية. وسيتعين القيام بأعمال تحضيرية عديدة إذا ما أريد نجاح المؤتمر. وسيعتمد الكثير، بلا ريب، على التدابير المتخذة على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية. ولا يسعنا هنا سوى زيادة التأكيد على أهمية النهج الجديد الوارد في الاتفاقية والذي يركز، في جملة أمور، على فلسفة العمل "من القاعدة إلى القمة" وتأمين مشاركة السكان المحليين والمنظمات غير الحكومية في إعداد وتنفيذ برامج العمل، وكذلك على مفهوم اتفاقات المشاركة التي تجمع سويًا البلدان المتأثرة والبلدان المتقدمة النمو وغيرها من البلدان، والمنظمات الدولية في العمل على تحقيق الأهداف المشتركة.

وإن تعبئة موارد مالية كافية هي أهم شرط للتنفيذ الفعال للاتفاقية. وفي هذا الخصوص، يود وفدي الاشارة بحزم المعونة التي أعلنها مجتمع المانحين في الاجتماع الذي عقد على مستوى عالٍ في باريس. غير أنه لا يفوتنا أن نبرز أهمية عنصر الوقت وأن نؤكد مرة أخرى على أهمية توفير الموارد الجديدة الإضافية.

ونأمل أن تساعد الآلية العالمية التي ستنشئها الاتفاقية على توفير موارد مالية كبيرة، بما في ذلك الموارد اللازمة لنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية المتأثرة. وقد أصبح من المعترف به أن المسائل المتعلقة بتدهور حالة الأراضي، وفي المقام الأول التصحر وإزالة الأحراج، سوف تستحق التمويل من مرفق البيئة العالمية. ومن ثم، سيكون المرفق، إحدى آليات ومصادر تمويل تنفيذ الاتفاقية. ولا بد، في رأينا، من أن تشرع لجنة التفاوض الحكومية الدولية ومرفق البيئة العالمية من الآن في اتخاذ تدابير تعاونية أثناء الفترة الفاصلة.

لقد أخذت الدول الأعضاء في المجموعة الكاريبية علماً دقيقاً بالتقرير الذي عرضه الأمين العام في الوثيقة A/49/477، والذي يعطي صورة واضحة عن الأعمال التحضيرية الكبيرة، الاجرائية والموضوعية على السواء، التي يتعين اتخاذها إلى حين بدء نفاذ الاتفاقية وانعقاد أول مؤتمر للدول الأطراف. ويمكن تنفيذ الكثير من المبادرات الهامة، خلال الفترة الفاصلة، لكفالة التنفيذ المبكر الفعال للاتفاقية عندما تدخل حيز النفاذ. ونحن على ثقة من أن الجمعية العامة ستتخذ التدابير الضرورية في هذه الدورة لتمكين لجنة التفاوض الحكومية الدولية والأمانة المؤقتة من الاضطلاع بمهامها تحقيقاً لتلك الغاية.

السيد إردينيشولون (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية الإعراب عن امتناني الخالص للسفير بو جيلين ممثل السويد، ورئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية لإسهامه البارز في وضع الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر. وندين بالعرفان أيضاً للسيد هاما أربا ديالو، الأمين التنفيذي للجنة التفاوض، والموظفين العاملين معه لما قاموا به من أعمال ممتازة، كان لها أثرها في اعتماد الاتفاقية في الوقت المناسب، في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

ونعتقد أن هذه الاتفاقية إضافة قيمة لمعاهدتي ريو البيئيتين أي لاتفاقيتي تغير المناخ والتنوع البيولوجي، وهي تضع أساساً متيناً للعمل في المستقبل. أما ما نحتاجه الآن فهو الاستجابة الكافية من جانب جميع الجهات الفعالة، على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تنفيذ أحكام الاتفاقية. وستساعد هذه الصكوك الدولية، مجتمعة، في حل مشاكل العالم البيئية الكبرى.

وترحب منغوليا بتوقيع عدد كبير من الدول على الاتفاقية واعتمادها، وهي تتطلع إلى بدء نفاذها في القريب العاجل ومن ثم تنفيذها الفعلي. وكانت منغوليا من أوائل الدول التي وقعت الاتفاقية في باريس. ونعتقد أن الاتفاقية وسيلة هامة لتعزيز التعاون الدولي وتحقيق التناسق في الجهود الوطنية والإقليمية والدولية، وتعبئة الموارد ولمعالجة واحدة من أخطر المشاكل البيئية التي يواجهها العالم الآن.

ومما يسعد منغوليا بوجه خاص أن الاتفاقية تعالج الأسباب الأساسية للتصحر، بما في ذلك السلوك الإنساني، والعوامل البيئية والاجتماعية - الاقتصادية. وتكمن الأهمية الكبيرة للاتفاقية في أنها تستند إلى

وباقتراب أو أن تنفيذ الاتفاقية، تكون الدول الأطراف، قد أفلحت بمعونة جميع المنظمات المعنية، وفي غضون وقت قصير، هو مجرد سنتين بعد مؤتمر ريو، في تزويد نفسها بأداة لمكافحة هذه الظاهرة الطبيعية، التي تعد عقبة كأداء في طريق التنمية في عدد من البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا.

وتونس، التي تلتهم الصحراء حدودها، متفائلة بشكل صادق بأن أهداف الاتفاقية ستتحقق. فقيام شراكة عالمية فعالة وبالغة النشاط أمر كئيل بوقف التصحر الذي يهدد التوازن الايكولوجي ويبطل مفعول الجهود الإنمائية.

مهما قلنا لن نكون مغالين في التأكيد على الأهمية التي تعلقها القارة الافريقية على تنفيذ الاتفاقية. وقد تجلى مرة أخرى اهتمام القارة بهذا الأمر في أحدث قمة لمنظمة الوحدة الافريقية، وهي القمة التي عقدت في تونس في حزيران/يونيه من العام الحالي، حيث قطعت الدول الافريقية على نفسها عهدا بإنشاء الهياكل المطلوبة لتنفيذ الاتفاقية والمرفق الخاص بافريقيا.

وبالنظر الى حجم ظاهرة التصحر وآثارها المخربة التي تحيق بمناطق كثيرة، فإن الدول الافريقية تدرك أنها لا تملك القدرة على مكافحتها بصورة فعالة دون الحصول على معونة. فالمكافحة التي التزمنا بها تحتاج الى مدخلات تقنية ومالية لا تستطيع البلدان المتضررة أن توفرها بنفسها. ولذلك، يرجى أن تكون الاتفاقية وسيلة لتعبئة إمكانات البلدان المعنية لاستقطاب المساعدات المالية والتقنية الدولية المتناسبة مع حجم ظاهرة التصحر العالمية النطاق، وتهديدها للحياة على سطح الأرض.

وفي هذا الصدد، يسرني أن أشدد على أن تونس قد اتخذت بالفعل اجراءات مستفيضة لحماية البيئة المهددة بالتصحر الزاحف. وقد جاءت توصيات قمة ريو داعمة للاستراتيجية الوطنية التي تقوم على سنوات عديدة من الخبرة. وأداة هذه الاستراتيجية، المسماة "اليد الصفراء" تستند الى التنمية المتكاملة من خلال التعاون الوثيق فيما بين شتى الإدارات الحكومية والمشاركة الفعالة من قبل المجتمعات المحلية والسكان المتضررين.

وإن التصحر والجفاف وإزالة الأحراج من الشواغل الرئيسية لمنغوليا أيضا. إذ أن ثلث أراضينا تعد صحراء، حسب التعريف الوارد في الاتفاقية. وهناك أيضا جزء كبير من الأراضي معرض بدرجة هائلة للتصحر. وإن حافة المنطقة القاحلة الجنوبية تتحرك شمالا بمعدل ٥٠ مترا تقريبا في السنة. والجفاف الذي هو ظاهرة كثيرا ما تحدث في بلدنا يؤثر على نصف مجموع أراضينا ويمثل عبئا كبيرا على اقتصادنا. كما أن للتصحر الزاحف أثرا مزعزا بصورة متزايدة للتنوع البيولوجي في بلدنا.

وبغرض معالجة هذه المشاكل على نحو كاف، اعتمدت منغوليا في سنة ١٩٩٢، خطة عمل وطنية لمكافحة التصحر. وقد وضعت الخطة بحيث تؤكد على السياسات والتدابير الوقائية لمكافحة التصحر، مراعاة لمزاياها في المدى الطويل وما تحققة من وفر في التكاليف. ولتنفيذ خطة العمل هذه، أنشئ مركز غوبي لتنمية الصحراء بهدف دراسة الحالة الأيكولوجية لصحراء غوبي والعوامل الطبيعية الاثنروبولوجية - الجينية للتغير في التوازن الايكولوجي ولضبطه؛ وصياغة تدابير عملية لمكافحة التصحر وتنظيم الأعمال البحثية لأغراض الرصد البيئي في مناطق الصحراء؛ ووضع استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في المناطق القاحلة.

وكما هو الحال في البلدان النامية الأخرى، فإن من المسلم به أن تنفيذ هذه المشاريع يستلزم بناء قدرات وطنية بالاقتران مع التعاون العلمي والتكنولوجي مع البلدان الأخرى والمنظمات الدولية. وتطلع منغوليا الى إجراء مداولات جادة بصدد هذه القضية الهامة أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة.

السيد عبد الله (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):

يود الوفد التونسي أن يعرب أولا عن ارتياحه لاعتماد عدد كبير من البلدان لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا، وتوقيعها عليها.

إن الطابع الملزم لهذا الاتفاق المتعدد الأطراف يعد خطوة ايجابية في تنفيذ الالتزامات المقطوعة في قمة ريو. ولذلك فإننا بصدد نقطة تحول حاسمة في الجهود التي تبذلها البلدان المعنية ويبدلها المجتمع الدولي بأسره بحثا عن حلول ملائمة ودائمة لبلاء التصحر.

(A/49/84 و Add.1 و Add.2). ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على تقريره بهذا الشأن (A/49/477).

في ١٩٠٨، وصف ونستون تشرشل بلادي أوغندا بأنها "لؤلؤة افريقيا"، فهي بلاد كانت "من أدناها الى أقصاها حديقة جميلة متصلة، حيث تنمو الأغذية الأساسية للناس بدون كد تقريبا".

لم تكن البلاد تعرف في ذلك الوقت الجفاف ولا المجاعة، بل أنها لم تعرف الفقر. كان رزق شعبنا مستداما. واليوم، أصبح الجفاف والمجاعة والفقر مشكلة متوطنة. والأمن الغذائي لم يعد بعد الآن أمرا مفروغا منه. ولقد ساهم الفقر في إيجاد ممارسات زراعية غير مستدامة وفي الاستخدام الضار بيئيا لمواردنا الحراجية، مما يفضي بالتالي الى الجفاف والتصحر.

وهذه الحالة نموذج لظاهرة سائدة في أرجاء العالم. فوفقا للإحصاءات المتاحة يهدد تدهور حالة الأراضي الجافة أسباب الرزق والأمن الغذائي لما يربو على ٩٠٠ مليون نسمة في أكثر من ١٠٠ بلد. إن عملية التصحر تؤثر الآن على ربع سكان المعمورة. ففي افريقيا هناك أكثر من ٧٠ في المائة من الأراضي الزراعية الجافة قد تدهورت حالتها بالفعل، في حين أن أكثر من ٦٠ في المائة من اليابسة فيها هي أصلا من الأراضي الصحراوية أو الجافة. وهذه الاتجاهات المحزنة ستؤدي حتما الى خسارة في التنوع البيولوجي، وستسبب تغيرا في المناخ، وتطلق عنان الهجرات، وتضيف الى مجتمع دولي مثقل أصلا بالأعباء طلبات لا حصر لها لتقديم المساعدة الإنسانية.

ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يصل ما ينفق على برامج التصحر الى حوالي بليون دولار سنويا. ويقدر مستوى عتبة تمويل الحملة الفعالة المرجوة لمكافحة التصحر بما يتراوح بين ١٠ و ٢٢.٤ من بلايين الدولارات طوال السنوات ال ٢٠ القادمة. وفي غضون ذلك، يتسبب التصحر في فقدان ٤٢ من بلايين الدولارات من الدخل الزراعي السنوي. وفي ظل هذه الخلفية، تصبح الحاجة الى تمويل اضافي جديد حاجة ماسة ولا بد من الاعتراف بها.

وقد رحبت أوغندا بقيام الجمعية العامة في الوقت المناسب في قرارها ١٨٨/٤٧، بإنشاء لجنة التفاوض الحكومية الدولية وأعقبت ذلك عملية تفاوض طويلة وشاقة. وقد شاركت أوغندا بنشاط في هذه العملية

وتستطيع تونس التي لديها قدر كبير من الخبرة والدراية في هذا المجال، أن تساهم بوضع تلك الخبرة والدراية تحت تصرف البلدان الافريقية الشقيقة. ويمكن لهذا التعاون الأخوي أن يكون وسيلة فعالة لدحر تقدم التصحر الذي هو مصيبة تهدد بالخطر الثروات الطبيعية والحياة في مناطق عديدة من قارتنا.

وإذ تتبوأ تونس رئاسة منظمة الوحدة الافريقية، تود أن تذكر المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية ذات الصلة بخطورة المشاكل المتصلة بالجفاف والتصحر وبالحاجة الى المثابرة في حلها. فالمساعدة التي تحتاج اليها القارة الافريقية بشكل ملح تقتضي منا جميعا - ومن البلدان المانحة على وجه الخصوص - إيلاء مسألة التصحر ما تستحقه من الاهتمام بوصفها مشكلة بيئية عالمية ذات آثار وخيمة على التنمية.

وحيث أن المشكلة تتجاوز كثيرا إمكانات البلدان المتضررة، فإن جمهورية تونس اتخذت، على يد رئيسها السيد زين العابدين بن علي، زمام المبادرة باقتراح مجموعة من الآليات العملية للتعاون الدولي المستند الى التضامن بين الشمال والجنوب. وتشمل تلك الآليات إعادة تدوير الديون في مشاريع لحماية البيئة وكفالة التنمية المستدامة.

ويستمد اهتمام تونس بمسألة التصحر التشجيع من نجاح أعمال لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع الاتفاقية. وأود هنا أن أثنى على السيد بو جيلين الذي ترأس اللجنة وعلى السيد آريا ديالو الأمين التنفيذي للجنة، اللذين ساهما، بفضل مثابرتهما وجهودهما مجتمعين، في نجاح المفاوضات فيما بين شتى الأطراف.

السيد كاروكوبيرو كاموناواير (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفدي ممتن لإتاحة الفرصة له للمشاركة في المداولة حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في افريقيا. إن هذه الاتفاقية حلقة هامة في عملية وضع صكوك، ملزمة قانونا، لإنقاذ كوكبنا.

كما أود أن أعرب عن امتناننا الصادق لرئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية من أجل تقرير اللجنة

عليها في الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية. وحتى يتسنى تحقيق ذلك، من الضروري تعبئة الموارد البشرية والمالية الكافية لدعم الترتيبات المؤقتة. ولهذا، نود أن نردد نداء الأمين العام بتقديم هذا الدعم.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أكرر أن التصحر مشكلة عالمية تتطلب حولا عالمية شاملة. وحتى يتحقق لنا النجاح، يتعين على المجتمع الدولي أن يحشد العزم والإرادة السياسية اللازمين للتصدي لهذه المشكلة.

السيد ايواه (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يود الوفد النيجيري أن يسهم في المناقشة الخاصة بالبند ٨٩ (د) من جدول الأعمال المعنون "وضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبصفة خاصة في افريقيا"، وأن نعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره (A/49/477) المؤرخ في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. كما يود وفد بلادي أن يؤيد ما جاء في البيان الذي أدلى ممثل الجزائر به حول هذا الموضوع نيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين.

وإذ نشيد بحكومة فرنسا لاستضافتها الدورة الخامسة والأخيرة للجنة التفاوض، ولتقديمها التسهيلات لحفل التوقيع الأول على الاتفاقية، الذي أقيم في باريس في الأسبوع الماضي، فإننا نود أن نبرز من جديد الأهمية المستمرة للجهود الدولية لمكافحة الآثار المدمرة لظاهرتي الجفاف والتصحر الطبيعيتين. ونحن نشكر السفير بو جيلين ممثل السويد، ورئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية وأعضاء هيئة المكتب، والأمانة العامة للأمم المتحدة، على ماثرتهم وعملهم الشاق طوال عملية التفاوض.

إن أهم انجاز للجنة التفاوض الحكومية الدولية بشأن عملية التصحر هو حشد الاهتمام الدولي بهذه المسألة. لقد حقق التفاوض بشأن الاتفاقية نجاحا في ربط المتضررين من التصحر بالمانحين، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية. إن عملية التفاوض على الاتفاقية قد أرسيت، دون شك، الأساس لترتيبات شراكة عالمية لمكافحة التصحر في المستقبل.

دعوني أقول أيضا إن عملية وضع الاتفاقية المعلقة بالتصحر بدأت في حزيران/يونيه ١٩٩٢ في

التي بلغت ذروتها في إبرام الاتفاقية في باريس في ١٨ حزيران/يونيه من هذا العام.

ويرحب وفد بلادي بالأولوية التي منحت لافريقيا في الاتفاقية. وفي هذا الصدد، كان مما شجعنا بصفة خاصة القرار الذي اعتمده للجنة التفاوضية بشأن اتخاذ اجراء عاجل بالنسبة لافريقيا خلال الفترة الفاصلة. وبهذا القرار التزم المجتمع الدولي بأن يقدم دعما ملموسا لافريقيا في هذه الفترة. ومما يؤسف له، أن استجابة المجتمع الدولي في حفل التوقيع في باريس في يومي ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، كانت فاترة. وأود أن أوجه نداء خاصا الى المجتمع الدولي ليستجيب استجابة طيبة للالتزامات التي تعهد بها في باريس دعما لافريقيا، وخاصة فيما يتعلق بتوفير التمويل والتكنولوجيا والموارد الأخرى اللازمة للتنفيذ الفعال للاتفاقية.

وأوغندا، من جانبها، انتهت من وضع خطة عمل للبيئة الطبيعية، توفر اطارا سياسيا وطنيا للتصدي للشواغل البيئية. كما اضطلعنا أيضا بدراسة حالة فردية في مجال التصحر. ونحن الآن بصدد الانتهاء من إعداد موجزات لمشاريع معينة استنادا الى مجالات الأولوية التي تبينت في دراسة الحالة التي قمنا بها. وهذه الموجزات تحدد بوضوح مساهمتنا في التنفيذ والموارد الإضافية اللازمة من المانحين والمجتمع الدولي لدعم جهودنا. وفيما يتعلق بالتوقيع على الاتفاقية، فقد تم استكمال الاجراءات التشريعية اللازمة، وسنوقع على الاتفاقية عما قريب هنا في نيويورك.

ما زلنا ملتزمين بالجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية، للتصدي لمشكلة التصحر في منطقتنا دون الإقليمية. وقد شاركنا بنشاط في شتى مشاورات الهيئة المذكورة لوضع مشروعات دون إقليمية خاصة بالتصحر. ونحن نناشد المجتمع الدولي أن يؤيد جهودنا دون الإقليمية والإقليمية.

وبالنسبة للفترة الفاصلة، من الضروري اتخاذ تدابير فعالة لإعداد لدخول الاتفاقية حيز النفاذ. ولا بد من تسهيل أعمال الأمانة المؤقتة في الاضطلاع بأنشطة انتقالية الى أن يعين مؤتمر الأطراف الأمانة الدائمة للاتفاقية. وبالمثل، هناك قضايا مؤسسية وموضوعية وحيوية أخرى مثل آليات التمويل واختصاصات لجنة العلم والتكنولوجيا، لا بد من الاتفاق

إن بلدانا عديدة في افريقيا، بما في ذلك نيجيريا، تتضرر بشكل خطير من التصحر والجفاف. وتندرج معظم هذه البلدان ضمن فئة أقل البلدان نموا، التي لا تتوفر لها موارد كافية لمواجهة الصعوبات البيئية الحادثة بسبب هاتين الآفتين. وبالتالي، فإن هناك حاجة عاجلة لوقف حلقة الفقر المفرغة التي ترافق تدهور الأراضي.

وفي ظل هذه الخلفية، فإننا ندعو المجتمع الدولي لأن يوفر الموارد المالية الإضافية والمساعدة التكنولوجية اللازمة لتكملة الجهود الوطنية من أجل مكافحة التصحر والجفاف، والمحافظة على النظام الإيكولوجي، ومنع زيادة التردّي البيئي، خصوصا في افريقيا.

وختاما، تأمل نيجيريا في أن تحظى الاتفاقية بالدعم العالمي حتى يمكنها أن تبرر الغرض من اعتمادها، وأن تصبح عنصرا مكملا لاتفاقيتي تغيير المناخ والتنوع البيولوجي.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.

مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وعلى أثر اعتماد المجتمع الدولي لجدول أعمال القرن ٢١. وترحب نيجيريا بإبرام الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر وهي تتطلع الى دخولها حيز النفاذ. ونلاحظ أن الاتفاقية تعالج مشاكل بيئية كبرى وتوفر إطارا يخرج بها الى حد كبير عن الترتيبات غير الكافية التي كان المجتمع الدولي يأخذ بها في الماضي في معالجة هذه المشكلة. ومع ذلك فإن الخيار الذي كنا نفضله هو إضفاء الطابع المؤسسي على روح ريو، وذلك بإنشاء نافذة خامسة للتصحر في مرفق البيئة العالمية من أجل ضمان إمكانية التنبؤ، والشفافية والتنسيق للموارد المالية على جميع المستويات.

وفي هذا الصدد، نذكر بأن عدم توفير المجتمع الدولي للموارد المالية هو الذي أدى الى فشل خطة عمل نيروبي لمكافحة التصحر التي اعتمدت في عام ١٩٧٧.